

مَاتَن الْمَنْظُومَةُ الْمُسَمَّاةُ

مَكْرَاةُ السَّعْوِ

لِمُنْبَغِي الْبَرْقِ وَالصَّعْوِ

« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لَنَاظِرَتَا بَهْرَةِ الْعِلْمِ فِي قَطْرِ
سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الشَّقِيطِي

رَافِعَةُ صَبْحِ سَنَةِ وَصَبْطَةِ
الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ وَلَدِ سَيِّدِي وَلَدِ حَبِيبِ الشَّقِيطِي

تَوْزِيعُ

دَارُ الْمَنَارَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

كَلْبَةُ - مَكَّةُ

الْمُتَأَنِّ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ (الْمُخَضَّرُ) الْفَاهِي

ماتن المنظومة المسماة

مُسْكِرُ السُّعُودِ

مُبْنِي الرُّقَى وَالصُّعُودِ

« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لناظرها بمجد العلم في قطر

سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الشَّقِيطِي

رَاجِعُهُ وَمُصَيِّغُهُ مَسْنُهُ وَضَبَطُهُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ وَلَدُ سَيِّدِي وَلَدُ حَبِيبِ الشَّقِيطِي

النَّاشِرُ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ وَابْنُ مُحَمَّدٍ خُزَّالُ الْفَافِي

تَوْزِيْعُ

دَارُ الْمَنَارَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

حقوق الطبع محفوظة للنشر

محمد محمود محمد الخضر القاضي

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

ج) محمد محمود الخضر القاضي، ١٤١٥ هـ

لعمرة مكتبة الملك فهد الوطنية

الشنقيطي، عبدالله بن الحاج إبراهيم

مراشي السعد لميتفي الرقي والصعود في أصول الفقه.

... - ٠ - سم

ردمك: ٢ - ٣ - ٩٠٦١ - ٩٩٦٠

١ - أصول الفقه أ - العنوان

١٥/١٩٩٣

ديوي ٢٥١

رقم الإيداع: ١٥/١٩٩٣

ردمك: ٢ - ٣ - ٩٠٦١ - ٩٩٦٠



هاتف: ٦٦.٣٦٥٢، فاكس: ٦٦.٣٢٢٨ - المصنوع: ٦٦٧٥٨٦٤
جدة ٢١٤٣١، ص.ب. ١٢٥٠ - المملكة العربية السعودية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وبعد فهذا متن مراقي السُّعُود مضبوطاً حسب الإمكان وقد كنت قرأته أولاً على النسخة القديمة الحجرية التي هي أصحُّ النسخ التي كانت موجودة قبل الطباعة حيث إنها مصححة كما ينبىء عن ذلك ما على هوامشها من التصويبات، وقد كنت أتخرى المحافظة على تصحيح المتن أوان قراءتي للنظم، ثم إني الآن اعتمدت في ضبط النص على نسخة خطية مصححة على شيخنا الشيخ محمد عبد الله بن الصديق وعلى حواشيها تعاليق منه تنبىء باهتمامه بتصحيحها وفي آخرها كتب ناسخها: والنسخة الأم نسخة ممتازة بخط العلامة الفقيه الأصولي اللغوي المحدث الشاعر الأديب الزاهد الشيخ محمد عبد الله بن الصديق، وقد خالفته في ضبط كلمة في آخر المقدمة في قول المؤلف:

فليس يُجزى من له يُقَدِّمُ

ولا عليه دون حظر يُقَدِّمُ

فقوله دون حظر يقدم، شكلت في النسخة المذكورة

يُقَدِّمُ بالبناء للمفعول، والذي تَبَيَّنَ لي أنها يُقَدِّمُ بالبناء للفاعل بعود الضمير الفاعل على (من) الموصولة في قوله: فليس يَجْزَى (من)، وكذلك إذا خالف ما في النسخة الحجرية فإنني غالباً أَعْتَمَدُ على ما فيها، وقد كتب الشيخ محمد عبد الله في آخر النسخة أن ناسخها قرأها عليه قراءة مجودة متصفة بالتحقيق والتدقيق، ولذلك اعتمدت عليها بعد الله لثقتي في الشيخ محمد عبد الله، وإنما حاولت تصحيح هذا المتن لما رأيته من الأغلاط الكثيرة المخلة بالمعنى في المتن الملحق بالنسخة المطبوعة في الرياض من شرح الشيخ محمد الأمين بن أحمد زيدان لمراقي السعود. والله أرجو أن ينفع به القارئ والمقرئ إنه على كل شيء قدير وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محمد ولد سيدي ولد حبيب

مكة المكرمة ١٤١٤/٧/١٤ هـ

الشنقيطي



- ١ - يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا
سُمِّيَ لَهُ وَالْعَلَوِيُّ الْمُتَنَمِّي
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَفَاضَا
مِنْ الْجَدِّ الَّذِي دُهِوراً غَاضَا
- ٣ - وَجَعَلَ الْقُرُوعَ وَالْأَصْوَلا
لِمَنْ يَرُومُ تَبْلُهَا مَخْصُولا
- ٤ - وَشَادَ ذَا الدِّينِ بِمَنْ سَادَ الْوَرَى
فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالْوَرَى إِلَى وَرَا
- ٥ - مُحَمَّدٌ مُنِيرٌ الْقُلُوبِ
وَكَاشِفٌ الْكَرْبِ لَدَى الْكُرُوبِ
- ٦ - صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
وَالِكُو وَمَنْ لِيَشْرِعُو انْتَمَى
- ٧ - هَذَا وَحِينَ قَدْ رَأَيْتُ الْمَذْقَبَا
رُجْحَانُهُ لَّهُ الْكَثِيرُ دَقَبَا

- ٨ - وما سِوَاهُ مِثْلُ عُنُقَا مُغْرِبٍ
 فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنْ تَوَاحِي الْمَغْرِبِ
- ٩ - أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أَصُولِهِ
 مَا فِيهِ بَغِيَّةٌ لِذِي قُصُولِهِ
- ١٠ - مُنْتَبِذاً عَنْ مَقْصَدِي مَا ذُكِرَا
 لَدَى الْقُنُونِ غَيْرِهِ مُحَرَّرَا
- ١١ - سَمَّيْتُهُ مَرَاقِي السُّعُودِ
 لِمُبْتَغِي الرُّقْيِ وَالضُّعُودِ
- ١٢ - اسْتَوْهَبُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدَدَا
 وَنَفَعَهُ لِلْقَارِئِينَ أَبَدَا

مقدمة

- ١٣ - أَوَّلُ مَنْ أَلْفَهُ فِي الْكُتُبِ
 مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِي
- ١٤ - وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَلِيْقُهُ
 مِثْلُ الَّذِي لِلْعَرَبِ مِنْ خَلِيقُهُ
- ١٥ - الْأَحْكَامُ وَالْأَدْلَةُ الْمَوْضُوعُ
 وَكَوْنُهُ هَذَا فَقَطْ مَسْمُوعُ

كتاب أصول الفقه

- ١٦ - أَصُولُهُ دَلَالُ الْإِجْمَالِ
وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قَبِيذُ نَالِ
١٧ - وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَحِ
وَيُطْلَقُ الْأَصْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

فصل

- ١٨ - وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا
بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَذِبٍ مُطْلَقًا
١٩ - وَالْفِقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ
لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلِ نَحَاها الثَّامِي
٢٠ - أُدِلَّةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ
وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ
٢١ - قَالِ كُلٌّ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ
يَقُولُ لَا أَذْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ
٢٢ - كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا
يَصِحُّ فِعْلًا لِلْمُكَلَّفِ اْعْلَمَا
٢٣ - مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ
فَذَاكَ بِالْحُكْمِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ

- ٢٤ - قَدْ كُفِّ الصُّبِّي عَلَى الَّذِي اغْتَمِي
بغيرِ ما وَجِبَ والمُحَرَّمِ
- ٢٥ - وهو إلزامُ الَّذِي يَشْتُقُّ
أَوْ طَلَبُ فاءِ بِكُلِّ خَلْقٍ
- ٢٦ - لِكَيْئِهِ لَيْسَ يُفِيدُ فَرْعًا
فلا تَضِيقْ لِفَقْدِ فَرْعٍ دَرْعًا
- ٢٧ - والحُكْمُ ما بِهِ يَجِيءُ الشَّرْعُ
وأَصْلُ كُلِّ ما يَضُرُّ المَنْعُ
- ٢٨ - ذُو فَتْرَةٍ بِالْفَرْعِ لا يُرَاعَى
وفي الْأُصُولِ بَيْنَهُمُ نِزَاعٌ
- ٢٩ - ثُمَّ الخِطَابُ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ
جَزْماً قَلْبِيَّجَابٌ لَدَى ذِي الثَّقَلِ
- ٣٠ - وَغَيْرُهُ التَّدْبُّ وما الشَّرْكُ طَلَبُ
جَزْماً فَتَحْرِيْمٌ لَهُ الإِثْمُ انْتَسَبُ
- ٣١ - أَوْ لا مَعَ الخُصُوصِ أَوْ لا فِعْ ذَا
خِلَافَ الْأَوَّلَى وَكَرَاهَةً خُذَا
- ٣٢ - لِذَاكَ وَالْإِبَاحَةَ الخِطَابُ
فِيهِ اسْتَوَى الْفِعْلُ وَالْإِجْتِنَابُ

- ٣٣ - وما مِنَ البراءَةِ الأَضْلِيَّةِ
 قد أَخَذَتْ فَلَيْسَتْ الشَّرْعِيَّةُ
- ٣٤ - وَهِيَ وَالْجَوَازُ قَدْ تَرَادَفَا
 فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ لَدَى مَنْ سَلَفَا
- ٣٥ - وَالْعِلْمُ وَالْوُسْعُ عَلَى الْمَغْرُوفِ
 شَرْطُ يَنْعُمُ كُلِّ ذِي تَكْلِيفِ
- ٣٦ - ثُمَّ خِطَابُ الْوَضْعِ هُوَ الْوَارِدُ
 بِأَنَّ هَذَا مَا يَنْعُ أَوْ فَيُضَدُّ
- ٣٧ - أَوْ ضِدُّهُ أَوْ آثَرُهُ قَدْ أَوْجَبَا
 شَرْطاً يَكُونُ أَوْ يَكُونُ سَبَبَا
- ٣٨ - وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ أَعْمُ مَطْلَقَا
 وَالْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ قَدْ تَوَافَقَا
- ٣٩ - كَالْحَثِّ وَاللَّازِمِ مَكْتُوبٍ وَمَا
 فِيهِ اشْتِبَاهٌ لِلْكَرَاهَةِ أَنْتَمَى
- ٤٠ - وَلَيْسَ فِي الْوَاجِبِ مِنْ نَوَالٍ
 عِنْدَ انْتِفَاءِ قَضْدِ الْاِمْتِنَالِ
- ٤١ - فِيمَا لهُ الثَّبَاتُ لَا تُشْتَرِطُ
 وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ فَنَلَطُ

٤٢ - وَمِثْلُهُ التَّشْرُكُ لِمَا يُحَرِّمُ

من غير قصدٍ ذَا نَعَمٍ مُسَلِّمٌ

٤٣ - فَضِيلَةٌ وَالنَّدْبُ وَالَّذِي امْتَحَبَ

تَرَادَفَتْ ثُمَّ التَّطَوُّعُ امْتُخِبَ

٤٤ - رَغِيبَةٌ مَا فِيهِ رَغَبٌ التَّجَبُّي

يَذَكِّرُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُجِي

٤٥ - أَوْ ذَامَ فِعْلُهُ بَوَضَّفَ التَّنْفِيلِ

وَالْتَفُّلَ مِنْ تِلْكَ الْقِيُودِ أَخْلِ

٤٦ - وَالْأَمْرِ بَلْ أَغْلَمَ بِالصُّوَابِ

فِيهِ نَبِيُّ الرُّشْدِ وَالصُّوَابِ

٤٧ - وَسُئِلَ مَا أَخْمَدَ قَدْ وَاطَبَا

عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا

٤٨ - وَبَغَضُهُمْ مِمَّنِ الَّذِي قَدْ أَكْثَدَا

مِنْهَا بِوَاجِبٍ فُخِّدَ مَا قُبِدَا

٤٩ - وَالتَّنْفِيلُ لَيْسَ بِالشُّرُوعِ يَجِبُ

فِي غَيْرِ مَا نَظَّمَهُ مُقَرَّبُ

٥٠ - قِفْ وَاسْتَمِغْ مَسَائِلًا قَدْ حَكَمُوا

بِأَنَّهَا بِالْإِبْتِدَاءِ تَلَزَمُ

- ٥١ - صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجَّتُنَا
وَعُمْرَتُنَا لَنَا كَذَا اغْتِكَا فُنَا
- ٥٢ - طَوَافُنَا مَعَ اتِّتِمَامِ الْمُقْتَدِي
فِي لَزْمِ الْقَضَا بِقَطْعِ عَامِدِ
- ٥٣ - مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَقْدُ
وَلَا لُزُومٌ فِي انْعِدَادِ يُغْلَمُ
- ٥٤ - بِمَانِعٍ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ
وَالْإِتْدَا أَوْ آخِرِ الْأَقْسَامِ
- ٥٥ - أَوْ أَوَّلِ فَقَطَّ عَلَى نِزَاعِ
كَالطَّوْلِ الْإِسْتِجْرَاءِ وَالرُّضَاعِ
- ٥٦ - وَلَا زَمَ مِنْ انْعِدَادِ الشَّرْطِ
عَدَمُ مَشْرُوطٍ لَدَى ذِي الضَّبْطِ
- ٥٧ - كَسَبَبٍ وَذَا الْوُجُودُ لَا زَمَ
مِثْلُهُ وَمَا فِي ذَاكَ شَيْءٌ قَائِمُ
- ٥٨ - وَاجْتِمَاعُ الْجَمِيعِ فِي النُّكَاحِ
وَمَا هُوَ الْجَالِبُ لِلنَّجَاحِ
- ٥٩ - وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ
وَصِيغَةُ دَلِيلُهَا فِي الْمُتَنَهَجِ

- ٦٠ - وَمَعَ عِلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبُ
وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ
- ٦١ - شَرْطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ تُكَلَّفُ
وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُغَرَّفُ
- ٦٢ - مِثْلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالنِّقَاءِ
وَكِبْلُوغِ بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ
- ٦٣ - وَمَعَ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ أَدَا
وَعَدَمُ الْعَقْلِ وَالنُّومِ بَدَا
- ٦٤ - وَشَرْطُ صِحَّةٍ بِهِ اعْتِدَادُ
بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطَّهَرُ يُسْتَفَادُ
- ٦٥ - وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرْطٌ فِي الْأَدَا
وَعَزْوُهُ لَلاتِّفَاقِ وَجَدَا
- ٦٦ - وَصِحَّةٌ وَفَاقٌ ذِي الْوَجْهَيْنِ
لِلشَّرْعِ مُطْلَقاً بِدُونِ مَيْنِ
- ٦٧ - وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجَمْعِ هَوْرُ
أَنْ يَحْشُقَ الْقَضَا مَدَى الدُّمُورِ
- ٦٨ - يُبْنَى عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ
أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى الْمُجِيدِ

- ٦٩ - وَفِي وَفَاقَةِ لِنَفْسِ الْأَمْرِ
أَوْ ظَنَّ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبْرٍ
- ٧٠ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ
وَفِي الْفَسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ
- ٧١ - إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةَ أَوْ تَلَفٍ
تَعَلَّقُ الْحَقُّ وَنَقْصٌ يُؤَلَّفُ
- ٧٢ - كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْزَاءُ
وَمِمَّا أَنْ يَسْقُطَ الْأَقْرَضَاءُ
- ٧٣ - أَوْ السُّقُوطُ لِلْقَضَا وَذَا أَخَصَّ
مَنْ صَحَّحَ إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخَصَّ
- ٧٤ - وَالصُّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ
وَبَعْضُهُمْ لِلْإِسْتِوَاءِ يَنْقُلُ
- ٧٥ - وَخُصَّصَ الْإِجْزَاءُ بِالْمَطْلُوبِ
وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ
- ٧٦ - وَقَابِلِ الصُّحَّةِ بِالْبُطْلَانِ
وَهُوَ الْفَسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
- ٧٧ - وَخَالَفَ الثُّعْمَانُ فَالْفَسَادُ
مَا نَهَيْهُ لِلْوَضْعِ يُسْتَفَادُ

٧٨ - فعل العبادة بِوقْتِ عَيْنَا

شرعاً لها بِاسْمِ الْأَدَاءِ قُرْنَا

٧٩ - وَكَوْنُهُ بِفَعْلٍ بَعْضٍ يَخْصُلُ

لِعَاضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمُعْوَلُ

٨٠ - وَقِيلَ مَا فِي وَقْتِهِ أَدَاءٌ

وَمَا يَكُونُ خَارِجاً قِضَاءً

٨١ - وَالْوَقْتُ مَا قَلْبُهُ مَنَ شَرَعَا

مِنْ زَمَنِ مُضَيَّقاً مُوسِعَا

٨٢ - وَضِدُّهُ الْقِضَا تَدَارَكَا لِمَا

سَبَقَ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا

٨٣ - مِنْ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مُنْعَ

وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سَمِعَ

٨٤ - وَاجْتَمَعَ الْأَدَاءُ وَالْقِضَاءُ

وَرُبُّمَا يَنْفَرِدُ الْأَدَاءُ

٨٥ - وَانْتَفَيَا فِي التَّنْفِيلِ وَالْعِبَادَةِ

تَكْرِيرُهَا لَوْ خَارِجاً إِعَادَةً

٨٦ - لِلْعُذْرِ وَالرَّخْصَةِ حُكْمٌ غَيْرَا

إِلَى سَهْوَةٍ لِعُذْرِ قُرْرَا

- ٨٧ - مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِي
وَعَنِيهَا عَزِيمَةُ الثُّبَيِّ
- ٨٨ - وَتِلْكَ فِي الْمَأْذُونِ جَزْماً تَوَجَّدُ
وَعَنِيْرُهُ فِيهِ لَهُمْ تَرَدُّدُ
- ٨٩ - وَرُبُّمَا تَجِي لِمَا أَخْرَجَ مِنْ
أَضَلِّ بِمُطْلَقِ امْتِنَاعِهِ قَمِينُ
- ٩٠ - وَمَا بِهِ لِلْخَبَرِ الْوَصُولُ
بِنَظَرٍ صَحَّ هُوَ الدَّلِيلُ
- ٩١ - وَالنُّظَرُ الْمُوَصِّلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى
ظَنٍّ بِحُكْمٍ أَوْ لِعِلْمٍ مُسَجَّلَا
- ٩٢ - الْإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ قَضَا تَصَوُّرُ
وَمَعَهُ تَضَدِّيقٌ وَذَا مُشْتَهَرُ
- ٩٣ - جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمٍ
عِلْماً وَغَيْرُهُ اعْتِقَادٌ يَنْقَسِمُ
- ٩٤ - إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ يُطَابِقُ
أَوْ فَاسِدٍ إِنْ هُوَ لَا يَوَافِقُ
- ٩٥ - وَالرَّهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا اخْتَمَلَ
لِرَاجِعٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اغْتَدَلَ

- ٩٦ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ
جَزْماً وَبَعْضُهُمْ بِنَفْسِهِ عَرَفَ
- ٩٧ - وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ
تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ
- ٩٨ - إِمَّا لَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مِثْلِهِمْ
مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عُلِمَ
- ٩٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الزَّيْدُ وَالتَّقْصَانُ
هَلْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ
- ١٠٠ - وَالْجَهْلُ جَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَحْمُودِ
هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ
- ١٠١ - زَوَالَ مَا عُلِمَ قَلَّ نِسْبَانُ
وَالْعِلْمُ فِي السَّهْوِ لَهُ اكْتِنَانُ
- ١٠٢ - مَا زُبْنَا لَمْ يَكُنْ عَنْهُ حَسَنُ
وغيرُهُ الْقَبِيحُ وَالْمُسْتَهْجَنُ
- ١٠٣ - هَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ
كَحَائِضٍ وَمُمْرِضٍ وَمَسْفَرٍ
- ١٠٤ - وَجُوبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحُ
وَضَعْفُهُ فِيهِ لَدَيْهِمْ وَضَحُ

١٠٥ - وَمُؤَوِّفِي وَجُوبٍ قَضْدٍ لِأَلَدَا

أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بَسَدَا

١٠٦ - وَلَا يُكَلِّفُ بِغَيْرِ الْفِعْلِ

بَاعِثُ الْأَنْبِيَا وَرَبُّ الْفَضْلِ

١٠٧ - فَكَفَّنَا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ الثَّبِي

وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ

١٠٨ - لَهُ قُرُوعٌ ذُكِرَتْ فِي الْمَنْهَجِ

وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيْتِ يَجِي

١٠٩ - مِنْ شُرْبٍ أَوْ خِيْطٍ ذَكَاءُ فَضْلٍ مَا

وَعَمَدٍ رَشْمٍ شَهَادَةٍ وَمَا

١١٠ - عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرُّهْنِ كَذَا

مُقَرَّطٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرٌ انْمَاخِذَا

١١١ - وَكَأَلَّتِي رُدَّتْ بِغَيْرِ وَعَدِمِ

وَلَيْسَ بِهَا وَشِبْهَهَا وَمَا عَلِمَ

١١٢ - وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا

بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا

١١٣ - وَبَعْدَ لِلْإِلْزَامِ يَسْتَوِي

حَالُ التَّلْبِيسِ وَقَوْمُ فَرُؤَا

- ١١٤ - فَلَيْسَ يُجْزَى مَنْ لَهُ يُقَدِّمُ
وَلَا عَلَيْهِ دُونَ حَظِّهِ يُقَدِّمُ
- ١١٥ - وَذَا التَّعَبُّدُ وَمَا تَمَحَّضَا
لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مَرْتَضَى
- ١١٦ - وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ
فَفِيهِ خُلْفٌ دُونَ نَصٍّ قَدْ جُلِبَ
- ١١٧ - وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُوجَّهُ
إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُنْتَبِهٍ
- ١١٨ - فَالْأُورُومُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ
بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأُسُسِ
- ١١٩ - وَهِيَ فِي قَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ
يَنْقُطُ الْأَثْمُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ
- ١٢٠ - لِلَامْتِنَالِ كَلَّفَ الرَّقِيبُ
فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبٌ
- ١٢١ - أَوْ بَيِّنَةٌ وَالْإِبْتِغَاءُ تَرَدُّدًا
شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفِقَادًا
- ١١٢ - عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ
مَعَ عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ بِالَّذِي امْتَنَعَ

١٢٣ - فِي عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ كَالْمَأْمُورِ
فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقِّقِ الْمَنْصُورِ

كتاب القرآن ومباحث الأقوال

١٢٤ - لَفْظُ مُنْزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ
لَأَجْلِ الْأَعْجَازِ وَلِلتَّعْبِيدِ

١٢٥ - وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُغْزِي الْبَسْمَلَةِ
وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي نَقْلُهُ

١٢٦ - وَيَعْضُّهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرُ
وَذَاكَ لِلْوُفَاقِ رَأْيٍ مُعْتَبَرُ

١٢٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ رُوي
فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْسِي قُوي

١٢٨ - كَالِإِحْتِجَاجِ غَيْرِ مَا تَحْصُلَا
فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوُزُ مُنْجَلَا

١٢٩ - صِيْحَةُ الْأَسْنَادِ وَوَجْهَ عَرَبِي
وَوَقْتُ خَطِّ الْأُمِّ شَرْطُ مَا أُبَي

١٣٠ - مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَزَجَّحَ النَّظَرُ
تَوَاتَرًا لَهَا لَدَى مَنْ قَدْ غَبَرَ

١٣١ - تَوَاتُرَ السَّبْعِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ حَشْوٌ يَقَعُ

١٣٢ - وَمَا بِهِ يُغْنَى بِلاَ دَلِيلٍ
غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ

١٣٣ - وَالنَّقْلُ بِالْمُنْتَضَمِ قَدْ يُفِيدُ
لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسُ لَهُ بَعِيدُ

فصل المنطوق والمفهوم

١٣٤ - مَعْنَى لَهُ فِي الْقَصْدِ قُلْ تَأْصُلُ
وَهُوَ الَّذِي اللفظ به يُسْتَعْمَلُ

١٣٥ - نَصٌّ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ
غَيْراً وَظَاهِرٌ إِنْ الْغَيْرُ اخْتَمِلَ

١٣٦ - وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنَ لَهُ تَجَلَّى
وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى مَا دَلَّ

١٣٧ - وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقُ هَلْ
مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ

١٣٨ - وَهُوَ دَلَالَةٌ أَقْبَضَاءُ أَنْ يَدُلَّ
لَفْظٌ عَلَى مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِيلُ

١٣٩ - دَلَالَةُ التَّلْزُومِ مِثْلُ ذَاتِ

إِشَارَةِ كَذَاكَ الْإِيمَاءَاتِ

١٤٠ - فَأَوَّلُ إِشَارَةِ التَّلْفِظِ لِمَا

لَمْ يَكُنِ الْقَضْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا

١٤١ - دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ وَالتَّنْبِيهِ

فِي الْفَنِّ تَقْصِدُ لَدَى ذَوِيهِ

١٤٢ - أَنْ يَفْتَرْنَ الْوُضْفُ بِحَكْمِ إِنْ يَكُنْ

لِغَيْرِ عِلَّةٍ يَعْنِيهِ مَنْ قَطُنْ

١٤٣ - وَغَيْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ

مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ قُلْ مَعْلُومُ

١٤٤ - يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخَطَابِ وَوَرَدَ

فَحَوَى الْخَطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمَعْتَمَدِ

١٤٥ - إِعْطَاءُ مَا لَلْفِظَةِ الْمَشْكُوتَا

مِنْ بَابِ أُولَى تَقْيَا أَوْ تُبَوَاتَا

١٤٦ - وَقِيلَ ذَا فَحَوَى الْخَطَابِ وَالَّذِي

سَاوَى بِلُحْنِهِ دَعَاءُ الْمُخْتَذِي

١٤٧ - دَلَالَةُ الْوُفَاقِ لِلْقِيَاسِ

وَهُوَ الْجَلِي تَغْزِي لَدَى أَنْاسِ

- ١٤٨ - وَقِيلَ لِلْفَظِّ مَعَ الْمَجَازِ
وَعَزَّوْهَا لِلتَّقِيلِ ذُو جَوَازِ
- ١٤٩ - وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ
تُحْتَمَتُ تَثْبِيهِ الْخَطَابِ خَالَفَةُ
- ١٥٠ - كَذَا دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ انْضَافًا
وَدَعُ إِذَا السَّائِكُ عَنْهُ خَافَا
- ١٥١ - أَوْ جِهْلَ الْحُكْمِ أَوْ النُّطْقِ انْجَلَبَ
لِلسُّؤْلِ أَوْ جَزِي عَلَى الَّذِي غَلَبَ
- ١٥٢ - أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقِ الْوَاقِعِ
وَالْجَهْلِ وَالتَّكْيِيدِ عِنْدَ السَّامِعِ
- ١٥٣ - وَمُقْتَضَى التَّخْصِيصِ لَيْسَ يَحْظَلُ
قَبْسًا وَمَا عُرِضَ لَيْسَ يَشْمُلُ
- ١٥٤ - وَمَوْظَرْفُ عِلَّةٍ وَعَدَدُ
وَمِنْهُ شَرْطُ غَايَةِ تَغْنَمَدُ
- ١٥٥ - وَالْحَضَرُ وَالصِّفَةُ مِثْلُ مَا عَلِمَ
مِنْ غَنَمٍ سَامَتْ وَسَائِمِ الْغَنَمِ
- ١٥٦ - مَغْلُوقَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُغْلَفُ
الْخُلْفُ فِي الثَّقِيِّ لَا يِ يَضْرَفُ

- ١٥٧ - أضعفها اللَّقُبَ وهوَ ما أُبَي
 من دُونِهِ نَظْمُ الكَلَامِ العَرَبِي
- ١٥٨ - أَغْلَاهُ لَا يُرْشِدُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ
 مَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى
- ١٥٩ - فَالشَّرْطُ فَالْوَصْفُ الَّذِي يَنَاسِبُ
 فَمُطْلَقُ الوَصْفِ الَّذِي يُقَارِبُ
- ١٦٠ - فَعَدَدٌ ثَمَّتَ تَقْدِيمٌ يَلِي
 وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى النَّهْجِ الْجَلِي
- ١٦١ - مِنْ لُطْفِ رَبِّنَا تَعَالَى
 تَوْسِيعُهُ فِي نُطْقِنَا الْمَجَالَى
- ١٦٢ - وَمَا مِنْ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعْنَى وَضِعَ
 قَلَّ لُغَةً بِالثَّقَلِ يَذْهَبُ مِنْ سَمْعِ
- ١٦٣ - مَذْلُوقُهَا الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مَفْرَدٌ
 مُسْتَعْمَلٌ وَمُهِمَلٌ قَدْ يَوْجَدُ
- ١٦٤ - وَذُو تَسْرُكٍ وَوَضِعُ التَّنْكِسَةِ
 لِمُطْلَقِ الْمَعْنَى قَرِيبُ نَصَرَةِ
- ١٦٥ - وَهِيَ لِلذَّهْنِ لَدَى ابْنِ الْحَاجِبِ
 وَكَمِ إِمَامٍ لِلْخِلَافِ ذَاهِبِ

- ١٦٦ - وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِلاَ اِخْتِياجِ
لفظٌ كما لِشَارِحِ المَوْهَجِ
- ١٦٧ - وَاللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا
وَعَزَّوْهَا لِلْاصْطِلَاحِ سُمِعَا
- ١٦٨ - فَبِالإِشَارَةِ وَيَسَالَتَّعَيْنِ
كَالطُّفْلِ فَهَمُ ذِي الخُفَا وَالْبَيْنِ
- ١٦٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ القَلْبُ وَالطَّلَاقُ
بِكَاسِقِنِي الشَّرَابِ وَالْعِتَاقُ
- ١٧٠ - هَلْ تَثْبُتُ اللُّغَةُ بِالقِيَاسِ
وَالثَّالِثُ الفَرْقُ لَدَى أَنَاسِ
- ١٧١ - مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ
وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الوَفَقُ
- ١٧٢ - وَفَرْعُهُ المَبْنِيُّ خِفَّةُ الكُلْفِ
فِيمَا بِجَامِعِ يَقِيْسُهُ السُّلْفُ

فصل في الاشتقاق

- ١٧٣ - والاشتقاق رُكُّهُ اللَّفْظُ إِلَى
لَفْظٍ وَأُطْلِقَ فِي الَّذِي تَأْصِلُ
- ١٧٤ - وفي المعاني والأصولِ اشتراطاً
تناسباً بينهما منضبطاً
- ١٧٥ - لا بُدَّ في المُشتَقِّ من تَغْيِيرٍ
مُحَقِّقٍ أَوْ كَانَ ذَا نَقْدِيرٍ
- ١٧٦ - وَإِنْ يَكُنْ لِمُنْهَمَ فَقَدْ عَهِدَ
مَطْرِدًا وَغَيْرُهُ لَا يَطْرِدُ
- ١٧٧ - والجَبْدُ والجَذْبُ كَبِيرٌ وَيَرَى
لِلْأَكْبَرِ الثَّلَمَ وَثَلْبًا مَنْ دَرَى
- ١٧٨ - والأعْجَمِيُّ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ
كَجَبْرِئِيلَ قَالَهُ الْحَذَاقُ
- ١٧٩ - كَذَا اشْتِقَاقُ الْجَنَعِ مِمَّا أَفْرَدَا
وَنَفْيُ شَرْطِ مَضَرٍ قَدْ عَهِدَا
- ١٨٠ - وعند فقد الوصفِ لا يُشْتَقُّ
وَأَعْوَزَ الْمُعْتَزِلُ لِي الْحَقُّ
- ١٨١ - وحيثما ذُو الْأِسْمِ قَامَ قَدْ وَجَبَ
وَقَرَعَهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ

- ١٨٢ - لَدَى بَقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْمَحَلِّ
بَحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجُلِّ
- ١٨٣ - ثَالِثُهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا
عَلَى الْمَحَلِّ مَا مُنَاقِضاً يُرَى
- ١٨٤ - عَلَيْهِ يُبْنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ
فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضٌ حَقَّقَهُ
- ١٨٥ - فَمَا كَسَارِقِ لَدَى الْمُؤَسَّسِ
حَقِيقَةً فِي حَالَةِ الثَّلَبِ
- ١٨٦ - أَوْ حَالَةِ التُّطْقِ بِمَا جَاءَ مُسْتَدَا
وغيره الْعُمُومُ فِيهِ قَدْ بَدَا

فصل في الترادف

- ١٨٧ - وَذُو التَّرَادُفِ لَهُ حُصُولُ
وَقِيلَ لَا ثَالِثُهَا التَّنْصِيلُ
- ١٨٨ - وَقِيلَ يُفِيدُ الثَّالِ لِمُتَأَيِّدِ
كَالتَّنْفِي لِمَجَازٍ بِالتَّوَكِيدِ
- ١٨٩ - وَلِلرَّدِيفَيْنِ تَعَاوُزٌ بَدَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ تَعَبُّدَا

١٩٠ - وَبَغَضُهُمْ نَفْسِي الْوُقُوعَ أَبَدًا
وَبَغَضُهُمْ بِلَغَتَيْنِ قَيِّدًا

١٩١ - دُخُولُ مَنْ عَجَزَ فِي الْإِحْرَامِ
بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ

١٩٢ - أَوْ زِيَّةٍ أَوْ بِاللِّسَانِ يَفْتَدِي
وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمُفْرَدِ

١٩٣ - إِذْدَالُ قُرْآنٍ بِالْأَعْجَمِيِّ
جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِي

فصل المشترك

١٩٤ - فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ وَقُوعُ الْمُشْتَرَكِ
وَتَالِثُ لِمَنْعٍ فِي الْوَحْيِ سَلَكُ

١٩٥ - إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنَيْنِهِ مَثَلًا
مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازُ التُّبْلَا

١٩٦ - إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِيئَةٍ فَمُجْمَلُ
وَبَغَضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَخُولُ

١٩٧ - وَقِيلَ لَمْ يُجِزْهُ نَهْجُ الْعَرَبِ
وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِضِدِّ السَّلْبِ

١٩٨ - وفي المَجَازَيْنِ أوِ المَجَازِ
وَضِدُّهُ الإِطْلَاقُ ذُو جَوَازٍ

فصل الحقيقة

- ١٩٩ - مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ عَزْوُهَا عَقْلٌ
مُرْتَجِلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُتَنَقِّلٌ
- ٢٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعُ
لِهَا مِنَ الْمَأْثُورِ وَالْمَشْمُوعِ
- ٢٠١ - وَمَا أَفَادَ لَاسْمِهِ التَّيْبِيُّ
لَا الْوَضْعُ مُطْلَقاً هُوَ الشَّرْعِيُّ
- ٢٠٢ - وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِي الْمَأْذُونِ
كَالشَّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعِبَادَيْنِ

فصل المجاز

- ٢٠٣ - فَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا
وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا
- ٢٠٤ - مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ
وَلِلْعَلَّاقَةِ ظُهُورٌ أَوَّلُ

- ٢٠٥ - ثَانِيهِمَا مَا لَيْسَ بِالْمُفِيدِ
لِمَتَعِ الْإِنْتِقَالِ بِالتَّعْقِيدِ
- ٢٠٦ - وَحَيْثُما اسْتَحَالَ الْأَصْلُ يُنْتَقَلُ
إِلَى الْمَجَازِ أَوْ لِاقْرَبَ حَصَلَ
- ٢٠٧ - وَلَيْسَ بِالْغَالِبِ فِي اللُّغَاتِ
وَالْخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جَنِّي آتٍ
- ٢٠٨ - وَيَعْدُ تَخْصِيصُ مَجَازٍ قَبْلِي
الِاضْمَارُ فَالْتَفُلُّ عَلَى الْمُعْوَلِ
- ٢٠٩ - فَالِإِشْتِرَاكُ بَعْدَهُ التَّنْسِخُ جَرَى
لِكَوْنِهِ يُخْتَاطُ فِيهِ أَكْثَرُ
- ٢١٠ - وَحَيْثُما قَصِدُ الْمَجَازِ قَدْ غَلَبَ
تَغْيِيضُهُ لَدَى الْقَرِافِيِّ مُنْتَحَبٌ
- ٢١١ - وَمَذْهَبُ الثُّعْمَانِ عَكْسُ مَا مَضَى
وَالْقَوْلُ بِالِاجْتِمَالِ فِيهِ مُرْتَضَى
- ٢١٢ - أَجْمَعَ إِنْ حَقِيقَةُ ثَمَاتٍ
عَلَى التَّقْدِيمِ لَهُ الْأَنْبِيَاءُ
- ٢١٣ - وَهُوَ حَقِيقَةُ أَوْ الْمَسْجُوزُ
وَيَاغْتَبَارَيْنِ يَجِي الْجَوَازُ

٢١٤ - وَاللَّفْظُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَمُطَلَقُ الْعُرْفِيِّ

٢١٥ - فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ وَلَمْ يَجِبْ
بَحْثُ عَنِ الْمَجَازِ فِي الَّذِي انْتُخِبَ

٢١٦ - كَذَاكَ مَا قَابِلٌ ذَا اغْتِرَالٍ
مِنَ التَّاصُّلِ وَالِاسْتِفْلَالِ

٢١٧ - وَمِنْ تَأْسُّسِ عُمُومٍ وَبَقَا
الْإِفْرَادِ وَالْإِطْلَاقِ مِمَّا يُنْتَقَى

٢١٨ - كَذَاكَ تَرْتِيبٌ لِإِجَابِ الْعَمَلِ
بِمَالِهِ الرَّجْحَانُ مِمَّا يُخْتَمَلُ

٢١٩ - وَإِنْ يَجِي الدَّلِيلُ لِلْخِلَافِ
فَقَدَّمَ لَهُ بِلَا خِلَافٍ

٢٢٠ - وَبِالتَّبَادُّرِ يُرَى الْأَصِيلُ
إِنْ لَمْ يَكُ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ

٢٢١ - وَعَدَمِ التَّنْفِيهِ وَالْإِطْرَادِ
إِنْ وَصِمَ اللَّفْظُ بِالْإِنْفِرَادِ

٢٢٢ - وَالضُّدُّ بِالْوَقْفِ فِي الِاسْتِعْمَالِ
وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

٢٢٣ - وَوَجِبَ الْقَيْدُ وَمَا قَدْ جُمِعَا
مُخَالَفَ الْأَصْلِ مَجَازاً سُمِعَا

فصل المعرب

- ٢٢٤ - مَا اسْتَعْمَلْتَ فِيمَا لَهُ جَا الْعَرَبُ
فِي غَيْرِ مَا لَعَنَتِهِمْ مُعَرَّبُ
- ٢٢٥ - مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلِ
وَيُوسُفَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ
- ٢٢٦ - إِنْ كَانَ مِنْهُ وَاعْتِقَادُ الْأَكْثَرِ
وَالشَّافِعِيُّ التَّنْفِي لِلْمُنْكَرِ
- ٢٢٧ - وَذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ قَرْعُ
مَتَى أَسَى رَجُوعَ دَرٍّ ضَرْعُ

فصل الكناية والتعريض

- ٢٢٨ - مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وَضِعَ
لَهُ وَلَيْسَ قَضْدُهُ بِمُتَنَبِّعٍ
- ٢٢٩ - فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدٌ يَنْسَلِبُ
وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ

٢٣٠ - مِنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهُ مُسْتَعْمَلًا
وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ فِيهِ انْتِقَالًا

٢٣١ - لِأَجْلِ الِاسْتِعْمَالِ فِي كِلَيْهِمَا
وَالْتَّاجُ لِلْفَرْعِ وَالْأَضْلُ قَسَمًا

٢٣٢ - مُسْتَعْمَلٌ فِي أَضْلِهِ يُرَادُ
لِإِزْمِهِ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ

٢٣٣ - حَقِيقَةٌ وَحَيْثُ الْأَضْلُ مَا قَصِدُ
بَلْ لَا زِمَ فَذَاكَ أَوَّلًا وَجِدُ

٢٣٤ - وَسَمٌ بِالتَّغْرِيبِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي
أَضْلٍ أَوْ الْفَرْعِ لِتَلْوِيحِ يَفِي

٢٣٥ - لِلتَّغْيِيرِ مِنْ مَعْنَوَةِ السُّبْقِ
وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى السُّبْقِ

فصل الأمر

٢٣٦ - هُوَ إِقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفْ
ذُلٌّ عَلَيْهِ لَا بِنَحْوِ كُفِّي

٢٣٧ - هَذَا الَّذِي حُدِّدَ بِهِ النَّفْسِيُّ
وَمَا عَلَيْنَا دَلَّ قُلْ لَفْظِي

٢٣٨ - وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ
شَرْطُ عُلُوفِهِ وَاسْتِغْلَاءِ

٢٣٩ - وَخَالَفَ الْبَاجِي بِشَرْطِ التَّالِي
وَشَرْطُ ذَلِكَ رَأْيِي ذِي اغْتِرَالِ

٢٤٠ - وَاعْتَبِرَا مَعًا عَلَى تَوْهِيْنِ
لَدَى الْقُشَيْرِيِّ وَذِي الثُّلَقَيْنِ

٢٤١ - وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى
تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ

٢٤٢ - وَافْعَلْ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ
وَقِيلَ لِلذَّبِّ أَوْ الْمَطْلُوبِ

٢٤٣ - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ
وَأَمْرُ مَنْ أَرْسَلَهُ لِلذَّبِّ

٢٤٤ - وَمُفْهِمَ الْوُجُوبِ يُذْرِي الشَّرْعُ
أَوْ الْحِجَا أَوْ الْمُفِيدُ الْوَضْعُ

٢٤٥ - وَكَوْنُهُ لِلْفَوْرِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَهُوَ لَدَى الْقَيْدِ بِتَأْخِيرِ أَبِي

٢٤٦ - وَهَلْ لَدَى الشَّرْكَ وَجُوبُ الْبَدَلِ
بِالنَّصِّ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ

- ٢٤٧ - وَقَالَ بِالتَّأخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ
وَفِي التَّبَادُرِ حُصُولُ الْأَرْبِ
- ٢٤٨ - وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ
فِيهِ وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَرَكُ
- ٢٤٩ - وَقِيلَ لِلْفَوْرِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ
تَقُلْ بِتَكَرُّارِ قَوْفَتِكَ قَدْ زُكِنَ
- ٢٥٠ - وَقُلْ لِمَرَّةٍ أَوْ إِطْلَاقٍ جَلَا
أَوْ التَّكَرُّرِ اخْتِلَافٌ مَنْ خَلَا
- ٢٥١ - أَوْ التَّكَرُّرُ إِذَا مَا عُلِقَا
بِشَرْطٍ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقُّقَا
- ٢٥٢ - وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ
بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ
- ٢٥٣ - لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُمَيَّنٍ
يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعٍ يُنْبِي
- ٢٥٤ - وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمَرْكُوبُ
لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يَنْسَحِبُ
- ٢٥٥ - وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمَرَ
لِلثَّالِثِ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عُمَرَ

٢٥٦ - وَالْأَمْرُ لِلصُّبْيَانِ تَدْبُهُ نُمِي
لِمَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِ خُثْعَمِ

٢٥٧ - تَغْلِيْقُ أَمْرِنَا بِالْإِخْتِيَارِ
جَوَازُهُ رُوي بِاسْتِظْهَارِ

٢٥٨ - وَأَمْرٌ بِسَلْفِظَةٍ تَعْمُ هَلْ
دَخَلَ قَضْدًا أَوْ عَنِ الْقَضْدِ اغْتَزَلَ

٢٥٩ - أُنِبَ إِذَا مَا سِرُّ حُكْمٍ قَدْ جَرَى
بِهَا كَسَدٌ خَلَّةٌ لِلْفُقَرَا

٢٦٠ - وَالْأَمْرُ ذُو النَّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا
وَوَقْتُهُ مُضَيِّقٌ تَضْمُنَا

٢٦١ - نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادِ
أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنْ أَتْدَادِ

٢٦٢ - وَيَتَضَمَّنُ الْوَجُوبَ فَرْقًا
بَغَضٌ وَقِيلَ لَا يَدُلُّ مُطْلَقًا

٢٦٣ - فَنَفَاعِلُ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًّا
كَسِرْقَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى

٢٦٤ - إِلَّا إِذَا النَّصُّ الْفَسَادَ أَبْدَى
مِثْلُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدَا

- ٢٦٥ - وَالنَّهْيُ فِيهِ غَابِرُ الْخِلَافِ
أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى اثْنَلَاثِ
- ٢٦٦ - وَقِيلَ لَا قِطْعاً كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ
وَهُوَ لَدَى الشُّبْكِيِّ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ
- ٢٦٧ - الْأَمْرَانِ غَيْرَ الْمُتَمَائِلَيْنِ
عُدًّا كَصُمِّ نَمِّ مُتَغَايِرَيْنِ
- ٢٦٨ - وَإِنْ تَمَائِلًا وَعَطْفٌ قَدْ نَفِيَ
بِلَا تَعَاقُبٍ فَتَأْسِيسٌ نَفِيَ
- ٢٦٩ - وَإِنْ تَعَاقَبَا قَدْ هُوَ الْأَصَحُّ
وَالضَّعْفُ لِلتَّكِيدِ وَالْوَقْفُ وَضَحٌ
- ٢٧٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِيسٌ ذَا مَنَعٍ
مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجَابٍ وَشَرْعٍ
- ٢٧١ - وَإِنْ يَكُنْ عَطْفٌ فَتَأْسِيسٌ بِلَا
مَنَعٍ يُرَى لَدَيْهِمْ مَعُولًا
- ٢٧٢ - وَالْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ بَعْدَ الْحَظْلِ
وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِلْأَصْلِ
- ٢٧٣ - أَوْ يَفْتَضِي إِبَاحَةً لِلْأَغْلَبِ
إِذَا تَعَلَّقَ بِمِثْلِ السَّبَبِ

- ٢٧٤ - إِلَّا فَنَذِي الْمَذْهَبُ وَالْكَثِيرُ
لَهُ إِلَى إِجَابَةِ مَصِيرُ
- ٢٧٥ - بَعْدَ الْوَجُوبِ النَّهْيُ لِمَقْتِنَاعِ
لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلاتِّسَاعِ
- ٢٧٦ - وَلِلْكَرَاهَةِ بِرَأْيِ بِنَانَا
وَقِيلَ لِلِإِتِّفَاقِ عَلَى مَا كَانَا
- ٢٧٧ - كَالنَّسْخِ لِلْوَجُوبِ عِنْدَ الْقَاضِي
وَجُلْنَا بِذَاكَ غَيْرُ رَاضِي
- ٢٧٨ - بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرْجِ
وَلِلْإِبَاحَةِ لَدَى بَعْضِ يَجِي
- ٢٧٩ - وَقِيلَ لِلنَّذْبِ كَمَا فِي مُبْطِلِ
أَوْجَبَ الْإِئْتِقَالَ لِلتَّنْفُلِ
- ٢٨٠ - وَجُوزَ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ
فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ
- ٢٨١ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ امْتَنَعَ
لِغَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ أَنَّ لَيْسَ يَقَعُ
- ٢٨٢ - وَلَيْسَ وَقِعاً إِذَا اسْتَحَالَ
لِغَيْرِ عِلْمِ رَبِّنَا تَعَالَى

- ٢٨٣ - وما وجود واجب قد أطلقا
 به وجوبه به تحققها
- ٢٨٤ - والطوق شرط للوجوب يُعرف
 إن كان بالمحال لا يُكلف
- ٢٨٥ - كعلمنا الوضوء شرطاً في أدا
 فريض فأمرونا به بغد بدا
- ٢٨٦ - وبغض ذي الخلف نفاء مطلقا
 والبغض ذو رأيين قد تفرقا
- ٢٨٧ - وما وجوبه به لم يسحب
 في رأي مالك وكل مذهب
- ٢٨٨ - فما به ترك المحصر يرى
 وجوب تركه جميع من درى
- ٢٨٩ - وسوين بين جاهل لحقا
 بغد التعيين وما قد سبقا
- ٢٩٠ - قل يجب التثجير في التمكن
 أو مطلق التمكن ذو تعيين
- ٢٩١ - عليه في التكليف بالشيء عدم
 موجب شرعاً خلاف قد علم

٢٩٢ - وَالْخُلْفُ فِي الصُّحَّةِ وَالْوُقُوعِ
لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ

٢٩٣ - ثَالِثُهَا الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ يُرَدُّ
بِمَا افْتَقَارَهُ إِلَى الْقَصْدِ انْفَقَدَ

٢٩٤ - وَقِيلَ فِي الْمُزْتَدِّ فَالْتَعَذِيبُ
عَلَيْهِ وَالتَّنْسِيرُ وَالتَّرْغِيبُ

٢٩٥ - وَعُلِّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعَذُّرِ
وَهُوَ مُشْكِلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ

٢٩٦ - فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقاً وَفِي
مَنْ كَفَرَهُ فَعَلَّ كَالِقَا مُضَحَفٍ

٢٩٧ - وَالرَّائِي عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمُذْرَكُ
نَفِي قَبُولِهَا فَذَا مُشْتَرَكُ

٢٩٨ - تَكْلِيفٌ مَنْ أَخَذَتْ بِالصَّلَاةِ
عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الشُّقَاتِ

٢٩٩ - وَرَبَطَهُ بِالْمُوجِبِ الْعَقْلِيِّ
حَتْمٌ بِوُفْقٍ قَدْ أَتَى جَلِي

٣٠٠ - دُخُولُ ذِي كِرَاهَةٍ فِيمَا أُمِرَ
بِهِ بِلا قَيْدٍ وَقَضْلٍ قَدْ حُظِرَ

- ٣٠١- فَتَنَفِي صِحَّةً وَتَنَفِي الْأَجْرِ
 فِي وَقْتِ كُرْهِ لِلصَّلَاةِ يَجْرِي
- ٣٠٢- وَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ عَنِ النَّهْيِ انْفَصَلَ
 فَالْفِعْلُ بِالصَّحَّةِ لَا الْأَجْرِ اتَّصَلَ
- ٣٠٣- وَذَا إِلَى الْجُمْهُورِ دُوْا إِنْ تَسَابَ
 وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ
- ٣٠٤- وَقَدْ رُوِيَ الْبَطْلَانُ وَالْقَضَاءُ
 وَقِيلَ ذَا فَقَطْ لَهُ إِنْ فَاءَ
- ٣٠٥- مِثْلُ الصَّلَاةِ بِالْحَرِيرِ وَالذُّهَبِ
 أَوْ فِي مَكَانِ الْغَضَبِ وَالْوَضُوْءِ انْقَلَبَ
- ٣٠٦- وَمَغْطَيْنٍ وَمَنْهَجٍ وَمَقْبَرَةٍ
 كَنِيْسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٍ
- ٣٠٧- مَنْ تَابَ بَعْدَ أَنْ تَعَاطَى السَّبَبَا
 فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجِبَا
- ٣٠٨- وَإِنْ بَقِيَ فِسَادُهُ كَمَنْ رَجَعَ
 عَنْ بَيْتٍ يَدْعُو عَلَيْهَا يُتَّبَعُ
- ٣٠٩- أَوْ تَابَ خَارِجاً مَكَانَ الْغَضَبِ
 أَوْ تَابَ بَعْدَ الرُّمِيِّ قَبْلَ الضَّرْبِ

- ٣١٠ - وَقَالَ ذُو الْبُرْهَانِ إِنَّهُ ارْتَبَكَ
 مع انقطاع التَّهْيِ لِلَّذِي سَلَكَ
- ٣١١ - وَارْتَكَبِ الْأَخْفَ مِنْ ضُرَّتَيْنِ
 وَخَيْرَنْ لَدَى اسْتَوَا هَذَيْنِ
- ٣١٢ - كَمَنْ عَلَى الْجَرِيحِ فِي الْجَرْحِ سَقَطَ
 وَضَعَفَ الْمُكْتَ عَلَيْهِ مَنْ ضَبَطَ
- ٣١٣ - وَالْأَخْذُ بِالْأَوَّلِ لَا بِالْآخِرِ
 مُرْجِعٌ فِي مُفْتَضَى الْأَوَامِرِ
- ٣١٤ - وَمَا سِوَاهُ سَاقِطٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ
 لِذَلِكَ الْإِطْمِئْنَانُ وَالذَّلْكَ انْجَلَبَ
- ٣١٥ - وَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْكُلِّيِّ
 مَعَ حُضُولِ كَثْرَةِ الْجُزْئِيِّ
- ٣١٦ - وَرُبَّمَا اجْتِمَاعُ أَشْيَاءٍ انْحَظَلَّ
 مِمَّا أَتَى الْأَمْرُ بِهَا عَلَى الْبَدَلِ
- ٣١٧ - أَوِ التُّرُتُّبِ وَقَدْ يُسْنُ
 وَفِيهِ قَوْلُ إِسَاحَةَ تَعِينُ

فصل الواجب الموسع

- ٣١٨- ما وَقْتُهُ يَسَعُ مِنْهُ أَكْثَرُا
وَهُوَ مَحْدُودٌ وَغَيْرُهُ جَرَا
- ٣١٩- فَجَوَّزُوا الْأَدَا بِلَا اضْطِرَارٍ
فِي كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
- ٣٢٠- وَقَائِلٍ مِنْهُمَا يَقُولُ الْعَزْمُ
عَلَى وَقُوعِ الْفَرْضِ فِيهِ حَنْمُ
- ٣٢١- أَوْ هُوَ مَا مُكَلِّفٌ يُعَيَّنُ
وَحُلْفُ ذِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيِّنُ
- ٣٢٢- فَقَبِيلَ الْآخِرِ وَقَبِيلَ الْأَوَّلِ
وَقَبِيلَ مَا بِهِ الْأَدَا يَتَّصِلُ
- ٣٢٣- وَالْأَمْرُ بِالْوَاحِدِ مِنْ أَشْيَاءِ
يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اسْتِوَاءِ

فصل ذو الكفاية

- ٣٢٤- مَا طَلَبَ الشَّارِعَ أَنْ يَحْصَلَ
دُونَ اغْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَ
- ٣٢٥- وَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى ذِي الْعَيْنِ
فِي زَعْمِ الْاِسْتِاذِ مَعَ الْجَوْنَيْنِ

- ٣٢٦ - مِرْزَةٌ مِنَ الْعَيْنِ بِأَنَّ قَدْ حُظِلَا
تَكْرِيرٌ مَضْلَحَتِهِ إِنْ فَعِلَا
- ٣٢٧ - وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لِإِثْمِهِم بِالتَّزْكِ والتَّعْذِيرِ
- ٣٢٨ - وَفِعْلٌ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطٌ
وَقِيلَ بِالْبَعْضِ فَقَطْ يَرْتَبِطُ
- ٣٢٩ - مُعَيَّنًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ فَاعِلًا
خُلِفَ عَنِ الْمُخَالَفِينَ نُقْلًا
- ٣٣٠ - مَا كَانَ بِالْجُزْنِيِّ تَذْبُهُ عُلِمَ
فَهُوَ بِالْكُلِّي كَعِيدٍ مُنْحَتَمٍ
- ٣٣١ - وَقِيلَ يَمَعَيْنُ شُرُوعُ الْفَاعِلِ
فِي ذِي الْكِفَايَةِ خِلَافٌ يَنْجَلِي
- ٣٣٢ - فَالْخُلْفُ فِي الْأَجْرَةِ لِلتَّحْمُلِ
فَرُغَ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِيَ
- ٣٣٣ - وَغَالِبُ الظَّنِّ فِي الْإِسْقَاطِ كَفَى
وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا
- ٣٣٤ - فَرَوْضَةُ الْقَضَا كُنْهِيَ أَمْرٌ
رَدَّ السَّلَامَ وَجِهَادِ الْكُفْرِ

- ٣٣٥ - فَتَوَى وَحَفِظَ مَا سِوَى الْمَثَانِي
 زِيَارَةَ الْحَرَامِ ذِي الْأَرْكَانِ
- ٣٣٦ - إِمَامَةٌ مِنْهُ وَدَفْعُ الضَّرَرِ
 وَالْإِخْتِرَافُ مَعَ مَدِّ الثُّغْرِ
- ٣٣٧ - حَضَانَةٌ تَوَثَّقُ شَهَادَةً
 تَجْهِيْزُ مَيِّتٍ وَكَذَا الْعِيَادَةُ
- ٣٣٨ - ضِيَاةٌ حُضُورُ مَنْ فِي الثَّرْعِ
 وَحِفْظُ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ
- ٣٣٩ - وَغَيْرُهُ الْمَسْنُونُ كَالْإِمَامَةِ
 وَالْيَدُ بِالْإِسْلَامِ وَالْإِقَامَةُ

فصل النّهْي

- ٣٤٠ - هُوَ إِقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنْ فِعْلٍ وَدَعْوَى
 وَمَا يُضَاهِيهِ كَنَزٌ قَدْ امْتَنَعَ
- ٣٤١ - وَهُوَ لِلدَّوَامِ وَالْفَقْرِ مَتْنٌ
 عَدَمٌ تَقْيِيدٌ بِضِدِّ ثَبَتَا
- ٣٤٢ - وَاللَّفْظُ لِلتَّحْزِيمِ شَرْعاً وَاقْتِرَاقٌ
 لِلْمَكْرِهِ وَالشَّرَكَةِ وَالْمَقْدَرِ الْفَرْقُ

- ٣٤٣ - وَهُوَ عَنْ فَرْدٍ وَعَمَّا عُدَّدا
جَمْعاً وَفَرَقاً وَجَمِيعاً وَجُوداً
- ٣٤٤ - وجاء في الصحيح للفساد
إن لم يجي الدليل للشداد
- ٣٤٥ - لِعَدَمِ النَّفْعِ وَزَيْدِ الْخَلَلِ
وَمُلْكُ مَا بِيَعَ عَلَيْهِ يَنْجَلِي
- ٣٤٦ - إِذَا تَغَيَّرَ بِسُوقِي أَوْ بَدَنُ
أَوْ حَقُّ غَيْرِهِ بِهِ قَدْ افْتَرَنُ
- ٣٤٧ - وَبَتْ لِلصَّحَّةِ فِي الْمَدَارِسِ
مُعَلَّلاً بِالنَّهْيِ جَبْرُ فَارِسِ
- ٣٤٨ - وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّرْعِ
وَلَيْسَ فِيمَا يَنْتَمِي لِلطَّبْعِ
- ٣٤٩ - الْأَجْزَاءُ وَالْقَبُولُ حِينَ تُفِيَا
لِلصَّحَّةِ وَضِدْمَا قَدْ رُويَا

فصل العام

- ٣٥٠ - مَا اسْتَغْرَقَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بَلَا
حَضَرَ مِنَ اللَّفْظِ كَعَشْرِ مَثَلَا

٣٥١ - وَمَوْ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبَانِي
وَقِيلَ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي

٣٥٢ - هَلْ نَادِرٌ فِي ذِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ
وَمُطْلَقٍ أَوْ لَا خِلَافٌ يُنْقَلُ

٣٥٣ - فَمَا لِغَيْرِ لَذَّةٍ وَالْفَيْلِ
وَمَشِيَةٍ فِيهِ تَنَافًى الْقَيْلِ

٣٥٤ - وَمَا مِنَ الْقَصْدِ خِلَافٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ
وَقَدْ يَجِيءُ بِالْمَجَازِ مُتَّصِفٌ

٣٥٥ - مَذْلُومُهُ كُلِّبَةُ إِنْ حَكَمَا
عَلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ مَنْ تَكَلَّمَا

٣٥٦ - وَمَوْ عَلَى قَرْدٍ يَذُلُّ حَثْمَا
وَفَهُمُ الْإِسْتِغْرَاقِ لَيْسَ جَزْمَا

٣٥٧ - بَلْ مَوْ عِنْدَ الْجُلِّ بِالرُّجْحَانِ
وَالْقَطْعُ فِيهِ مَذْهَبُ الثُّغْمَانِ

٣٥٨ - وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ
وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ

٣٥٩ - إِطْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرَانِي
وَعَمَّمِ التَّقْيِ إِذَا يُنَافِي

- ٣٦٠ - صَيَّغَهُ كُلُّ أَوِ الْجَسْمِيعُ
وقد تلا الذي السّي الفروع
- ٣٦١ - أَيْنَ وَحَيْنُمَا وَمَنْ أَيُّ وَمَا
مَرْطاً وَوَضْلاً وَسُؤْلاً أَفْهَمَا
- ٣٦٢ - متى وقيل لا وبعض قيّدا
وما معرّفاً بأل قد وجد
- ٣٦٣ - أو بإضافة إلى المُعَرَّفِ
إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصُ قَدْ نَفِي
- ٣٦٤ - وفي سياق النَّفْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ
إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرٍ
- ٣٦٥ - أو كان صِيغَةً لَهَا النَّفْيُ لَزِمَ
وَعَبَّرَ ذَا لَدَى الْقَرِافِي لَا يَعْصَمُ
- ٣٦٦ - وقيل بالظهور في المَعْمُومِ
وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ
- ٣٦٧ - بِالْقَصْدِ خَصَّصَ التَّزَاماً قَدْ أَبَى
تَخْصِيصُهُ إِيَّاهُ بَعْضُ النُّجَبَا
- ٣٦٨ - ونحو لا شَرَنْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا
وَاتَّفَقُوا إِنْ مَضَرَّ قَدْ جُلِبَا

- ٣٦٩ - وَنَزَّلْنٰ تَوْرًا تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ
مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ
- ٣٧٠ - قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ
قُلْ مُجَوِّلٌ مُّسْقِطُ الْإِسْتِذْلَالِ
- ٣٧١ - وَمَا أَتَى لِلْمَذْحِ أَوَّلِ السُّمِّ
يَعُمُّ عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ
- ٣٧٢ - وَمَا بِهِ قَدْ خُوطِبَ النَّبِيُّ
تَعْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السَّنِيِّ
- ٣٧٣ - وَمَا يَعْمُ يَشْمَلُ الرُّسُولَا
وَقِيلَ لَا وَلِنَذْكُرِ التَّفْصِيلَا
- ٣٧٤ - وَالْعَبْدُ وَالْمَوْجُودُ وَالَّذِي كَفَرَ
مَشْمُولَةٌ لَهُ لَدَى ذَوِي النُّظَرِ
- ٣٧٥ - وَمَا شَمُولٌ مِّنْ لِّلْأَشْيِ جَنْفُ
وَفِي شَبِيهِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا
- ٣٧٦ - وَعَمِّمِ الْمَجْمُوعَ لِّلْأَنْوَاعِ
إِذَا بِمِنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعِ
- ٣٧٧ - كَمِنْ عُلُومِ أَلْقَ بِالتَّفْصِيلِ
لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ

٣٧٨ - والمقتضي أعمُّ جُلِّ السِّلَفِ
كذلك مفهوم بلا مُخْتَلَفِ

فصل مَا عَدَمُ الْعُمُومِ أَصَحُّ فِيهِ

٣٧٩ - مِنْهُ مُنْكَرُ الْجُمُوعِ عُرِفَا
وكانَ والذي عليه انْعَظَفَا

٣٨٠ - وسائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا
وَمِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عُلِمَا

٣٨١ - خُطَابُ وَاحِدٍ لِغَيْرِ الْحَنَبَلِيِّ
مِنْ غَيْرِ رَغِي النَّصِّ وَالْقَيْسِ الْجَلِيِّ

فصل التخصيص

٣٨٢ - فَضْرُ الَّذِي عَمَّ مَعَ اغْتِمَادِ
غَيْرِ عَلَى بَعْضٍ مِنْ الْأَفْرَادِ

٣٨٣ - جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ
أَتَتْ بِهِ أدْلَةٌ فِي الشَّرْعِ

٣٨٤ - وَمُوجِبُ أَقْلِهِ الْقَفْأُ
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِلَالُ

- ٣٨٥ - أَقْلٌ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُشْتَهَرِ
الْإِثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِيِّ
- ٣٨٦ - ذَا كَثْرَةٍ أَمْ لَا وَإِنْ مُنْكَرًا
وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ نُكِرَا
- ٣٨٧ - وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَعْمَلُ
فِي كُلِّ الْإِفْرَادِ لَدَى مَنْ يَغْفِلُ
- ٣٨٨ - وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ
جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا التُّقَادُ
- ٣٨٩ - وَالثَّانِي اغْزُ لِلْمَجَازِ جُزْمًا
وَذَاكَ لِلْأَضْلِ وَقَرْعٍ يُنْمَى
- ٣٩٠ - ثُمَّ الْمُحَاشَاةُ وَقَصْرُ الْقَصْدِ
مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَحْدِ
- ٣٩١ - وَشُبُهَةُ الْإِسْتِثْنَانِ لِأَوَّلِ سَمَا
وَاتَّحَدَ الْقِسْمَانِ عِنْدَ الْقُدَمَا
- ٣٩٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنْ
مُخَصَّصٌ لَهُ مَعِينًا يَبِينُ
- ٣٩٣ - وَقَسْنَ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ
وَرُبَّ شَيْخٍ لَا مِتْنَاعَ جَانِحِ

فصل المخصص المتصل

- ٣٩٤ - حُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعُ
مِنْ فِعْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ
- ٣٩٥ - وَالْحُكْمُ بِالتَّقْيِيزِ لِلْحُكْمِ حَصَلَ
لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَبْلُ مُتَّصِلٌ
- ٣٩٦ - وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَرُجْحَا
جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازٌ وَضَحَا
- ٣٩٧ - فَلَنْتَمِ نَوْباً بَعْدَ أَلْفِ دِرْهَمٍ
لِلحَذْفِ وَالْمَجَازِ أَوْ لِلتَّدْمِ
- ٣٩٨ - وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْإِفْرَارِ
وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ جَارٍ
- ٣٩٩ - بِشُرْكَوٍ وَبِالتَّوَاطِي قَالَا
بَغْضٍ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْإِتِّصَالَ
- ٤٠٠ - وَفِي الْبَوَاقِي دُونَ مَا اضْطَرَّارِ
وَأَبْطَلْنِ بِالصَّمْتِ لِلتَّذْكَارِ
- ٤٠١ - وَعِدَّةٌ مَعَ كِلَا قَسْدٍ وَجَسْبٍ
لَهُ الْخُصُوصُ عِنْدَ جُلٍّ مِنْ ذَهَبٍ
- ٤٠٢ - وَقَالَ بَغْضٌ بِانْتِفَا الْخُصُوصِ
وَالظَّاهِرُ الْإِبْقَا مِنَ التَّصْصِ

- ٤٠٣ - وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطِلٌ
وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَذْخَلُ
- ٤٠٤ - وَجَوْزُ الْأَكْثَرِ عِنْدَ الْجُلِّ
وَمَالُكَ أَوْجَبَ لِأَقْلٍ
- ٤٠٥ - وَمُنِيعَ الْأَكْثَرِ مِنْ نَصِّ الْعِدَّةِ
وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ اثْفَقَدُ
- ٤٠٦ - وَذَا تَعْدُدٍ بِعُطْفٍ خَصَلِ
بِالِإِثْفَاقِ مُنْجَلًا لِلأَوَّلِ
- ٤٠٧ - إِلَّا فَكُلُّ لِّلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ
وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطُلَ
- ٤٠٨ - إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَفَرَّقَا
فَالْكُلُّ لِلْمُخْرَجِ مِنْهُ حَقُّقَا
- ٤٠٩ - وَحَيْثُمَا اسْتَفَرَّقَ الْأَوَّلُ فَقَطُ
فَالْغِ وَأَعْتَبِرْ بِخُلْفٍ فِي النُّمُطِ
- ٤١٠ - وَكُلُّمَا يَكُونُ فِيهِ الْعُطْفُ
مِنْ قَبْلِ الْاسْتِثْنَاءِ فَكُلًّا يَقْفُو
- ٤١١ - دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ
وَالْحَقُّ الْاِفْتِرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ

- ٤١٢ - أَمَّا قِرَآنُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ
فَلَا يُسَاوِي فِي سِوَى الْمَذْكُورِ
- ٤١٣ - وَمِنْهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعْدَ
لِلْكُلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَفْقاً تُفِيذُ
- ٤١٤ - أَخْرِجْ بِهِ وَإِنْ عَلَى التَّضْفِ سَمَا
كَالْقَوْمِ أَكْرِمَ إِنْ يَكُونُوا كَرَمَا
- ٤١٥ - وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى شَرْطَيْنِ
شَيْءٌ فَبِالْحُصُولِ لِلشَّرْطَيْنِ
- ٤١٦ - وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا
فَبِحُصُولِ وَاحِدٍ تُحَقِّقَا
- ٤١٧ - وَمِنْهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ يُرَى
كَالشَّرْطِ قُلٌّ وَضَفٌّ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى
- ٤١٨ - وَحَيْثُمَا مُخَصَّصٌ تَوَسَّطَا
خَصَصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَّطَا
- ٤١٩ - وَمِنْهُ غَايَةُ عُمُومٍ يَشْمَلُ
لَوْ كَانَ تَضْرِيحٌ بِهَا لَا يَخْصُلُ
- ٤٢٠ - وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فَدَعَ
نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ

- ٤٢١ - وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعُودُ
وَكُوْنُهَا لِمَا تَلِي بَعِيدُ
- ٤٢٢ - وَيَدُلُّ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ يَفِي
مُخَصَّصاً لَدَى أَنَاسٍ فَاغْرِفِ

فصل المخصّص المنفصل

- ٤٢٣ - وَسَمُّ مُسْتَقْبَلِهِ مُنْفَصِلًا
لِلْحِجْرِ وَالْعَقْلِ نَمَاهُ الْقُضْلَا
- ٤٢٤ - وَخَصَّصَ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ
أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقاً فَلْتَنْتَبِهْ
- ٤٢٥ - وَاعْتَبِرَ الْإِجْمَاعُ جُلُّ النَّاسِ
وَقُسِمِيَ الْمَفْهُومُ كَالْقِيَاسِ
- ٤٢٦ - وَالْعُرْفُ حَيْثُ قَارَنَ الْخِطَابَا
وَدَغَّ ضَمِيرَ الْبَعْضِ وَالْأَسْبَابَا
- ٤٢٧ - وَذَكَرَ مَا وَأَقْبَسُهُ مِنْ مُفْرَدٍ
وَمَذْهَبَ الرَّائِي عَلَى الْمُعْتَمَدِ
- ٤٢٨ - وَاجْزِمَ بِإِدْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ
وَأَزَوْ عَنِ الْإِمَامِ ظَنّاً تُصِيبِ

- ٤٢٩ - وجاء في تخصيص مَا قَدْ جاورا
 فِي الرُّسْمِ مَا يُعْمُ خَلْفُ النُّظْرَا
 ٤٣٠ - وَإِنْ أَتَى مَا خَصَّ بَعْدَ الْعَمَلِ
 نَسَخَ وَالْغَيْرُ مَخْصُصٌ جَلِي
 ٤٣١ - وَإِنْ يَكُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ ظَهَرَ
 فَالْحُكْمُ بِالْتَّرْجِيحِ حَتْمًا مُغْتَبَرُ

فصل الْمُقَيَّدُ وَالْمَطْلُوقُ

- ٤٣٢ - فما على مَعْنَاهُ زَيْدٌ مُسَجَّلَا
 مَعْنَى لِغَيْرِهِ اغْتِنَقَذَهُ الْأَوَّلَا
 ٤٣٣ - وَمَا عَلَى الذَّاتِ بِمَا قَيْدٌ يَدُلُّ
 فَمُطْلَقٌ وَبِاسْمِ جِنْسٍ قَدْ عُقِلَ
 ٤٣٤ - وما على الواحدِ شَاعَ التَّكْرَرُ
 وَالْأَتْحَادُ بَغَضُهُمْ قَدْ نَصَرَهُ
 ٤٣٥ - عَلَيْنِي طَالِقٌ إِذَا كَانَ ذَكَرُ
 قَوْلَدَتْ الْأَثْنَيْنِ عِنْدَ ذِي النُّظْرُ
 ٤٣٦ - بِمَا يُخَصِّصُ الْعُمُومَ قَيْدٌ
 وَدَغٌ لِمَا كَانَ سِوَاهُ تَقْتَدِي

- ٤٣٧ - وَحَمَلُ مُطْلَقٍ عَلَى ذَاكَ وَجَبَ
 إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ
 ٤٣٨ - وَإِنْ يَكُنْ تَأَخَّرَ الْمُقْبِدُ
 عَنْ عَمَلٍ فَالْتَّنُخُ فِيهِ يُغْهَدُ
 ٤٣٩ - وَإِنْ يَكُنْ أَمْرٌ وَتَنْهَى قُبْدَا
 فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وَجِدَا
 ٤٤٠ - وَخَيْنُمَا اتَّحَدَ وَاجِدٌ فَلَا
 يَخِيلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا

فصل التأويل والمُحكَم والمُجمل

- ٤٤١ - حَمَلٌ لظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ
 وَأَقْسَمُهُ لِنَفَائِدٍ وَالصَّحِيحِ
 ٤٤٢ - صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ
 مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ
 ٤٤٣ - وَغَيْرُهُ السَّفَائِدُ وَالْبَعِيدُ
 وَمَا خَلَا فَلَعِبَاءُ يُفِيدُ
 ٤٤٤ - وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَيَّرَ
 إِيَّاهُ تَأْوِيلًا لَدَى الْمُخْتَصِرِ

- ٤٤٥ - فَجَعَلَ مِنْكَيْنِ بِمَعْنَى الْمُدِّ
عَلَيْهِ لَائِحٌ مِمَّا تُ الْبُعْدِ
- ٤٤٦ - كَحَمَلٍ مَرَأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ
وَمَا يُنَافِي الْحُرَّةَ الْكَبِيرَةَ
- ٤٤٧ - وَحَمَلٍ مَا رُويَ فِي الصَّيَامِ
عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْأَتِّزَامِ
- ٤٤٨ - وَذُو وَضُوحٍ مُخَكَّمٍ وَالْمُجَمَّلُ
هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ يُجْهَلُ
- ٤٤٩ - وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ
فَذَا تَشَابُهُ عَلَيْهِ أَطْلِقِ
- ٤٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عَبْدٍ
فَذَاكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ
- ٤٥١ - وَقَدْ يَجِي الْإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ قَطِنُ
- ٤٥٢ - وَالتَّنْفِي لِلصَّلَاةِ وَالنُّكَاكِ
وَالشَّبْهُ مُخَكَّمٌ لَدَى الصُّحَاكِ
- ٤٥٣ - وَالْعَكْسُ فِي جِدَارِهِ وَيَغْفُو
وَالْقَرَّةُ فِي مَنَعِ اجْتِمَاعٍ فَاقْفُ

فصل البيان

- ٤٥٤ - تصيير مُشْكِلٍ مِنَ الْجَلِيِّ
وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ
- ٤٥٥ - إِذَا أَرِيدَ فَهْمُهُ وَهُوَ بِمَا
مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقاً يَجْلُو الْعَمَى
- ٤٥٦ - وَبَيَّنَ الْقَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ
أَوِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُغْتَمَذُ
- ٤٥٧ - وَأَزْجَبَنَ عِنْدَ بَعْضِ عُلَمَاءِ
إِذَا وَجُوبُ ذِي الْخَفَاءِ عَمَّا
- ٤٥٨ - وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا
فَانِمْ الْبَيَانَ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
- ٤٥٩ - وَإِنْ يَزْدُ فِعْلٌ قَلِيلُ الْقَوْلِ إِنْ تَسَبَّ
وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلَا قَيْدٍ طَلَبُ
- ٤٦٠ - وَالْقَوْلُ فِي الْعَكْسِ هُوَ الْمَبِينُ
وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنُ
- ٤٦١ - تَأْخُرُ الْبَيَانُ عَنِ وَقْتِ الْعَمَلِ
وُقُوعُهُ عِنْدَ الْمُجِيزِ مَا حَصَلَ
- ٤٦٢ - تَأْخِيرُهُ لِحَاجَتِهِ وَاقِعُ
وَيَغْضُنَا هُوَ لِذَاكَ مَا نَعُ

- ٤٦٣ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ
ثم بَعَكْسِهِ لَدَى الْبَعْضِ انْطَقَ
٤٦٤ - وَجَائِزُ تَأْخِيرُ تَبْلِيغِ لَهُ
وَقَرَأَ مَا يُخْشَى أَيْ تَعْجِيلُهُ
٤٦٥ - وَنَسَبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وَجُودٍ
بِمَا يُخْصَصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

فصل النسخ

- ٤٦٦ - رَفْعُ لِحُكْمِ أَوْ بَيَانُ الزَّمَنِ
يُمْنُحَكَمُ الْقُرْآنُ أَوْ بِالسَّنَنِ
٤٦٧ - فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ أَوْ مُجَرَّدِ
الْإِجْمَاعِ بَلْ يُنْتَمَى إِلَى الْمُسْتَنَدِ
٤٦٨ - وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ
هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ
٤٦٩ - وَنَسْخُ بَعْضِ الذِّكْرِ مُطْلَقاً وَرَدُّ
وَالنَّسْخُ لِلنَّصِّ بِنَصِّ مُعْتَمَدٍ
٤٧٠ - وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ لِلْكِتَابِ
لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى الصُّوَابِ

- ٤٧١ - وَيَنْسَخُ الْخِفْتُ بِمَا لَهُ ثِقَلٌ
وَقَدْ يَجِيءُ عَارِيًّا عَنِ الْبَدَلِ
- ٤٧٢ - وَالتَّنْخُ مِنْ قَبْلِ وَقُوعِ الْفِعْلِ
جَاءَ وَقُوعاً فِي صَحِيحِ الثَّقَلِ
- ٤٧٣ - وَجَازَ بِالْفَحْوَى وَنَسَخَهُ بِلا
أَضَلَّ وَعَكْسُهُ جَوَازُهُ أَنْجَلَى
- ٤٧٤ - وَرَأَى الْأَكْثَرِينَ الْأَمْتِلَازِمَ
وَبِالْمُخَالَفَةِ لَا يُرَامُ
- ٤٧٥ - وَهِيَ عَنِ الْأَضَلِّ لَهَا تَجَرُّدُ
فِي التَّنْخِ وَإِنْ عَكَسَهُ مُسْتَبْعَدُ
- ٤٧٦ - وَيَجِبُ الرُّفْعُ لِحُكْمِ الْفَرْعِ
إِنْ حُكْمُ أَضَلِّهِ يُرَى ذَا رَفْعٍ
- ٤٧٧ - وَيَنْسَخُ الْإِنْشَاءُ وَلَوْ مُؤَبَّداً
وَالْقَيْدُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ بَدَا
- ٤٧٨ - وَفِي الْأَخِيرِ مَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ
كَمُسْتَوْرٍ بَعْدَ صَوْمٍ وَاجِبٍ
- ٤٧٩ - وَنَسَخَ الْإِخْبَارَ بِإِجَابِ خَبَرٍ
بِنَاقِضٍ يَجُوزُ لَا تَنْسَخُ الْخَبَرَ

- ٤٨٠ - وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ وَفِي
نَفْيِ الْوُقُوعِ الْإِتِّفَاقُ قَدْ قُفِيَ
- ٤٨١ - هَلْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِالْوُزُودِ
أَوْ يَبْلُوغُهُ إِلَى الْمَوْجُودِ
- ٤٨٢ - فَالْعَزْلُ بِالْمَوْتِ أَوْ الْعَزْلُ عَرْضُ
كَذَا قَضَاءُ جَاهِلٍ لِلْمُفْتَرَضِ
- ٤٨٣ - وَلَيْسَ نَسْخًا كُلُّ مَا أَفَادَا
فِيمَا رَسَا بِالنَّصِّ الْإِزْدِيَادَا
- ٤٨٤ - وَالنَّقْصُ لِلْجُزْءِ أَوْ الشَّرْطِ انْتَقَى
نَسْخُهُ لِلسَّاقِطِ لَا لِلَّذِ بَقِيَ
- ٤٨٥ - الْأَجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى النَّسْخِ وَلَوْ
تَضَمَّنَا كَلَامُ مَعْرِفًا رَأَا
- ٤٨٦ - كَذَلِكَ يُعْرِفُ لَدَى الْمُحَرَّرِ
بِالْمَنْعِ لِلْجَمْعِ مَعَ التَّأَخُّرِ
- ٤٨٧ - كَقَوْلِ زَاوٍ مَآبِقُ وَالْمَخْخَكِي
بِمَا يُضَاهِي الْمَدَنِي وَالْمَكِّي
- ٤٨٨ - وَقَوْلُهُ النَّاسِخُ وَالتَّائِيرُ دَغُ
بِوَفْقِ وَاحِدٍ لِلْأَضْلِ يُتَّبَعُ

٤٨٩ - وَكَوْنِ رَاوِيهِ الصَّحَابِي يَقْتَفِي
وَمِثْلُهُ تَأْخِرُ فِي الْمُصْحَفِ

كِتَابُ السُّنَّةِ

٤٩٠ - وَمَيَّ مَا أَضَافَ إِلَى الرَّسُولِ
مِنْ صِفَةٍ كَلَبَسَ بِالطُّوِيلِ

٤٩١ - وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فِي الْفِعْلِ انْحَصَرَ
تَقْرِيرُهُ كَذِي الْخَدِيثِ وَالْخَبَرِ

٤٩٢ - وَالْأَنْبِيَاءُ عُصَمَاءُ وَمَأْتُهُوا
عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَفَكُّهُ

٤٩٣ - بِجَائِزٍ بَلْ ذَاكَ لِلتَّشْرِيعِ
أَوْ نِيَّةِ الزُّلْفَى مِنَ الرَّفِيعِ

٤٩٤ - فَالْصَّنْتُ لِلنَّبِيِّ عَنْ فِعْلٍ عَلِمَ
بِهِ جَوَازُ الْفِعْلِ مِنْهُ قَدْ فُهِمَ

٤٩٥ - وَرُبَّمَا يَفْعَلُ لِلْمَكْرُوهِ
مُبِيناً أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ

٤٩٦ - فَصَارَ فِي جَانِبِهِ مِنَ الْقُرْبِ
كَالتَّهْنِي أَنْ يَشْرَبَ مِنْ قِمِّ الْقُرْبِ

- ٤٩٧ - وَفَعَلَهُ الْمَرْكُوزُ فِي الْجِبِلَّةِ
كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَلَيْسَ مِلَّةُ
- ٤٩٨ - مِنْ غَيْرِ لَفْحِ الْوَضْفِ وَالَّذِي احْتَمَلَ
شَرْعاً قَفِيهِ قُلْ تَرَدُّدُ حَصَلُ
- ٤٩٩ - فَالْحَجُّ رَاكِباً عَلَيْهِ يَجْرِي
كَضِجَعَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
- ٥٠٠ - وَغَيْرُهُ وَحُكْمُهُ جَلِيٌّ
فَالِاسْتِوَا فِيهِ هُوَ الْقَوِيُّ
- ٥٠١ - مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَبِالنَّصِّ يُرَى
وَبِالْبَيَانِ وَامْتِنَالِ ظَهَرَا
- ٥٠٢ - وَلِلْوُجُوبِ عِلْمُ النُّدَاءِ
كَذَاكَ قَدْ وَصَّمَ بِالقَضَاءِ
- ٥٠٣ - وَالتَّزَكُّ إِنْ جَلَبَ لِلتَّغْزِيرِ
وَصَمٌّ لِلِاسْتِثْقَا مِنَ الْبَصِيرِ
- ٥٠٤ - وَمَا تَمَحَّضَ لِقَضْدِ الْقُرْبِ
عَنْ قَيْدِ الْإِيجَابِ فَسَمِيَ التُّذْبِ
- ٥٠٥ - وَكُلُّ مَا الصُّفَّةُ فِيهِ تُجْهَلُ
فَلِلْوُجُوبِ فِي الْأَصَحِّ يُجْعَلُ

- ٥٠٦ - وَقِيلَ مَعَ قَضْدِ التَّقَرُّبِ وَإِنْ
فُقِدَ فَهُوَ بِالإِبَاحَةِ قَوْمٌ
- ٥٠٧ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ الْأَخِيرُ
وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي نَمَى الْبَصِيرُ
- ٥٠٨ - وَالتَّاسِخُ الْأَخِيرُ إِنْ تَقَابَلَا
فِعْلٌ وَقَوْلٌ مُتَكَرِّرًا جَلَا
- ٥٠٩ - وَالرَّأْيُ عِنْدَ جَهْلِهِ ذُو خُلْفٍ
بَيْنَ مُرَجِّحٍ وَرَأْيِ الْوَقْفِ
- ٥١٠ - وَالْقَوْلُ إِنْ خَصَّ بِنَا تَعَارُضًا
فَبِنَا فَقَطْ وَالتَّاسِخُ الَّذِي مَضَى
- ٥١١ - إِنْ بِالتَّاسِي إِذْنُ الدَّلِيلُ
وَالْجَهْلُ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ
- ٥١٢ - وَإِنْ يُمْمَ غَيْرُهُ وَالْإِفْرَادُ
بِهِ لَهُ نَصٌّ فَمَا قَبْلُ بَدَا
- ٥١٣ - فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفِعْلٍ خُصًّا
إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصًّا
- ٥١٤ - وَلَمْ يَكُنْ تَعَارُضُ الْأَعْمَالِ
فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ

- ٥١٥ - وَإِنْ يَكُ الْقَوْلُ بِحُكْمٍ لَامِعًا
فَآخِرُ الْفِعْلَيْنِ كَانَ رَافِعًا
- ٥١٦ - وَالْكُلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ صَحِيحٌ
وَمَالِكٌ عَنْهُ رُؤْيَى التَّرْجِيحِ
- ٥١٧ - وَحَيْثُمَا قَدْ عُدِمَ الْمَصِيرُ
إِلَيْهِ فَالْأَوَّلَى هُوَ التَّخْيِيرُ
- ٥١٨ - وَلَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِشَرْعٍ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ
- ٥١٩ - وَهُوَ وَالْأُمَّةُ بَعْدُ كُلفَا
إِلَّا إِذَا التَّكْلِيفُ بِالنُّصِ انْتَفَى
- ٥٢٠ - وَقِيلَ لَا وَالْخُلْفُ فِيمَا شُرِعَا
وَلَمْ يَكُنْ دَاعٍ إِلَيْهِ سُمِعَا
- ٥٢١ - وَمُفْهِمُ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ خَبَرٍ
فِي الْوَضْعِ أَوْ نَقْصٍ مِنَ الرَّاويِ انْحَصَرُ
- ٥٢٢ - وَالْوَضْعُ لِلنَّسَبِيَّانِ وَالتَّزْهِيْبِ
وَالْعَلَطِ التَّثْفِيرِ وَالتَّزْغِيْبِ
- ٥٢٣ - وَبَعْدَ أَنْ بُعِثَ خَيْرُ الْعَرَبِ
دَعَاىِ الثُّبُوَّةَ أَتَمَّهَا لِلْكَذِبِ

- ٥٢٤ - وما انتفى وجوده من نص
عند ذوي الحديث بعد الفحص
- ٥٢٥ - ويغض ما ينسب للنبى
وخبر الأحاد في السنن
- ٥٢٦ - حيث دواعي ثقله تواترا
نرى لها لوقاله تقرأ
- ٥٢٧ - واقطع بصدق خبر التواتر
وسو بين مسلم وكافر
- ٥٢٨ - واللفظ والمغنى وذاك خبر
من عادة كذبهم ملحظ
- ٥٢٩ - عن غير مغفول وأوجب العذر
من غير تخديد على ما يؤتمد
- ٥٣٠ - وقيل بالعشرين أو بأكثر
أو بثلاثين أو إثني عشر
- ٥٣١ - إلفاء الأربعة فيه راجح
وما عليها زاد فهو صالح
- ٥٣٢ - وأوجب في طبقات السند
تواتراً وفقاً لدى التعدد

- ٥٣٣ - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ مَا يُوَافِقُ
الإجماعَ والبعضُ بقطعٍ ينطقُ
- ٥٣٤ - وَبَعْضُهُمْ يُفِيدُ حَيْثُ عَوَّلَا
عَلَيْهِ وَائْتَفِقَ إِذَا مَا قَدْ خَلَا
- ٥٣٥ - مَعَ دَوَاعِي رَدِّهِ مِنْ مُسْبِطٍ
كَمَا يَدُلُّ لِخِلَافَةِ عَلِيٍّ
- ٥٣٦ - كَالِإِنْتِرَاقِ بَيْنَ ذِي تَأْوِيلٍ
وَعَامِلٍ بِهِ عَلَى الْمُعْوَلِ
- ٥٣٧ - وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ صِدْقُ مُخْبِرٍ
مَعَ صَمْتِ جَمْعٍ لَمْ يَخْفَهُ حَاضِرٍ
- ٥٣٨ - وَمُؤَدَّعٍ مِنَ النَّبِيِّ سَمْعًا
يُفِيدُ ظَنًّا أَوْ يُفِيدُ قَطْعًا
- ٥٣٩ - وَلَيْسَ حَامِلٌ عَلَى الْإِقْرَارِ
ثُمَّ مَعَ الصَّمْتِ عَنِ الْإِنْكَارِ
- ٥٤٠ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْشُونٌ عَرِيٌّ
عَنِ الْقِيُودِ فِي الَّذِي تَوَاتَرَا
- ٥٤١ - وَالْمُسْتَفِيزُ مِثْلُهُ وَهُوَ أَزْبَعُهُ
أَقْلُهُ وَبَعْضُهُمْ قَدْ رَفَعَهُ

٥٤٢ - عَنْ وَاحِدٍ وَبَغْضُهُمْ عَمَّا يَلِي
وَجَعَلُهُ وَاسِطَةً قَوْلُ جَلِي

٥٤٣ - وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْإِطْلَاقِ
عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْحُذَاقِ

٥٤٤ - وَبَغْضُهُمْ يُفِيدُ إِنْ عَذُلَ رَوَى
وَاخْتِيرَ ذَا إِنْ الْقَرِينَةُ اخْتَوَى

٥٤٥ - وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الْفَتْوَى الْعَمَلُ
بِهِ وَجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَدْ حَصَلَ

٥٤٦ - كَذَلِكَ جَاءَ فِي اتِّخَاذِ الْأُذْيَةِ
وَتَحْوِيهَا كَسْفَرٍ وَالْأَغْذِيَةِ

٥٤٧ - وَمَالِكَ بِمَا سَوَى ذَاكَ نَخَعُ
وَمَا يُنَافِي ثَقُلَ طَيِّبَةً مَنَعَ

٥٤٨ - إِذْ ذَاكَ قَطْعِي وَإِنْ رَأَيْتَ فَنَفِي
تَقْدِيمِ ذَا أَوْ ذَاكَ خُلْفٌ قَدْ قَفِي

٥٤٩ - كَذَلِكَ فِيمَا عَارَضَ الْقِيَاسَا
رَوَايَتَا مَنْ أَحْكَمَ الْأَسَاسَا

٥٥٠ - وَقَدْ كَفَى مِنْ غَيْرِ مَا اغْتِضَادِ
خَبَرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحَادِ

- ٥٥١ - وَالْجَزْمُ مِنْ قَرْعٍ وَشَكُّ الْأَصْلِ
وَدَغٌ يَجْزِمُوهُ لِذَاكَ الثَّقَلِ
- ٥٥٢ - وَقَالَ بِالْقَبُولِ إِنْ لَمْ يَنْتَفِي
أَصْلٌ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخٌ مُفْتَفِي
- ٥٥٣ - وَلَيْسَ ذَا يَسْقِذُ فِي الْعَدَالَةِ
كَشَاهِدٍ لِلْجَزْمِ بِالْمَقَالَةِ
- ٥٥٤ - وَالرَّفْعُ وَالْوَضْلُ وَزَيْدُ اللَّفْظِ
مَقْبُولَةٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحِفْظِ
- ٥٥٥ - إِنْ أَمَكْنَ الذُّهُولُ عَنْهَا عَادَةً
إِلَّا قَلِيلًا قَبُولٌ لِلزِّيَادَةِ
- ٥٥٦ - وَقِيلَ لَا إِنْ اتَّحَادَ قَدْ عَلِمَ
وَالْوَفْقُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رُسْمُ
- ٥٥٧ - وَلِلتَّعَارُضِ نُسَمَى الْمُتَعَيِّرُ
وَحَذَفُ بَعْضٍ قَدْ رَأَى الْأَكْثَرُ
- ٥٥٨ - دُونَ إِزْتِبَاطٍ وَهُوَ فِي التَّنَالِيفِ
يَسُوعُ بِالْوَفْقِ بِلَا تَغْنِيفِ
- ٥٥٩ - بِغَالِبِ الظَّنِّ يَدُورُ الْمُعْتَبَرُ
فَاعْتَبَرَ الْإِسْلَامَ كُلُّ مَنْ عَبَرَ

- ٥٦٠ - وَقَاسِئُ وَذُو ابْتِدَاعٍ إِنْ دَعَا
أَوْ مُطْلَقاً رَدُّ لِكُلِّ سَمْعَا
- ٥٦١ - كَذَا الصَّبِي وَإِنْ يَكُن تَحْمُلُ
ثُمَّ أَدَا بِنَفْسِي مَنَعَ قُبِلُوا
- ٥٦٢ - مَنْ لَيْسَ ذَا فِقْهِ أَبَاهُ الْجَبِلُ
وَعَكْسُهُ أَثَبَّتَهُ الدَّلِيلُ
- ٥٦٣ - وَمَنْ لَهُ فِي غَيْرِهِ تَسَاهُلُ
ذُو عُجْمَةٍ أَوْ جَهْلٍ مَثْمَى يُقْبَلُ
- ٥٦٤ - كَخُلْفِهِ لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ
وَخُلْفِهِ لِمُتَوَاتِرَاتِ
- ٥٦٥ - وَكَثْرَةٍ وَإِنْ لُقِيَ يَنْدُرُ
فِيمَا بِهِ تَخْصِيلُهُ لَا يُحْظَرُ
- ٥٦٦ - عَذْلُ الرُّوَايَةِ الَّذِي قَدْ أَوْجَبُوا
هُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ هَذَا يُجْلَبُ
- ٥٦٧ - وَالْعَذْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ
وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَ
- ٥٦٨ - وَمَا أَبْيَحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ
يَقْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ

- ٥٦٩ - وَذُوْ اُنْوَثَةٍ وَعَبْبُدْ وَالْعَبْدَا
وَذُوْ قَرَابَةٍ خِلَافَ الشُّهَدَا
- ٥٧٠ - وَلَا صَغِيرَةً مَّعَ الْإِضْرَارِ
الْمُبْطِلِ الثَّقَّةَ بِالْأَخْبَارِ
- ٥٧١ - قَدْغَ لِمَنْ جُهِلَ مُطْلَقاً وَمَنْ
فِي عَيْنِهِ يُجْهَلُ أَوْ فِيمَا بَطْنُ
- ٥٧٢ - وَمُثَبِّتُ الْعَدَالَةِ اخْتِبَارُ
كَذَاكَ تَعْدِيلُ وَالْإِنْشَارُ
- ٥٧٣ - وَفِي قَضَا الْقَاضِي وَآخِذِ الرَّائِي
وَعَمَلِ الْعَالِمِ أَيْضاً ثَاوِي
- ٥٧٤ - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُلْتَزِمَا
رَدًّا لِمَنْ لَيْسَ بِعَدِلٍ عُلِمَا
- ٥٧٥ - وَالْجَرْحُ قَدْغَ بِاتِّفَاقٍ أَبَدَا
إِنْ كَانَ مَنْ جَرَحَ أَغْلَى عَدَدَا
- ٥٧٦ - وَغَيْرُهُ كَسْهُوَ يَدُونِ مَيِّنِ
وَقِيلَ بِالتَّزْجِيحِ فِي الْقِسْمَيْنِ
- ٥٧٧ - كِلَاهُمَا يَثْبُتُهُ الْمُتَّفَرِّدُ
وَمَالِكٌ عَنْهُ رُويَ التَّعَدُّدُ

- ٥٧٨ - وَقَالَ بِالْعَدَدِ دُوْ دِرَايَةِ
فِي جِهَةِ الشَّاهِدِ لَا الرُّوَايَةِ
- ٥٧٩ - شَهَادَةُ الْإِخْبَارِ عَمَّا خَصَّ إِنْ
فِيهِ تَرَأُّعٌ إِلَى الْقَاضِي زَكْنَ
- ٥٨٠ - وَعَيْنُهُ رَوَايَةُ وَالصَّخْبُ
تَغْدِيلُهُمْ كُلُّ إِلَيْهِ بِضُبُورِ
- ٥٨١ - وَاخْتَارَ فِي الْمَلَاذِمِينَ دُونَ مَنْ
رَأَى مَرَّةً إِمَامًا مُوَدَّئِمًا
- ٥٨٢ - إِذَا ادَّعَى الْمَعَاصِرُ الْعَدْلَ الشَّرَفَ
بِصُحْبَةِ يَفْبَلُهُ جُلُ السَّلَفِ
- ٥٨٣ - وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرٌ مَنْ صَحِبَ
قَالَ إِمَامُ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبِ
- ٥٨٤ - عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ قَوْلُ التَّائِبِي
أَوْ الْكَبِيرِ قَالَ خَيْرٌ شَافِعِ
- ٥٨٥ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ رُجِّحَا
عَلَيْهِ مُسْنَدٌ وَعَكْسُ صُحْحَا
- ٥٨٦ - وَالثَّقُلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُنِغٌ
وَمَالِكٌ عَنْهُ الْجَوَازُ قَدْ مُنِغٌ

٥٨٧ - لِمَعَارِفِ يَفْهَمُ مَغْنَاهُ جَزَمَ
وَعَالِبُ الظَّنِّ لَدَى الْبَغْضِ انْحَتَمَ

٥٨٨ - وَالْإِسْتِوَاءُ فِي الْخَفَاءِ وَالْجَلَا
لَدَى الْمَجُوزِينَ حَثْمًا حَصَلَا

٥٨٩ - وَيَغْضُضُهُمْ مَنَعَ فِي الْقِصَارِ
دُونَ الَّتِي تَطُولُ لِاضْطِرَارِ

٥٩٠ - وَيَا الْمُرَادِفَ يَجُوزُ قَطْعَا
وَيَغْضُضُهُمْ يَحْكُونُ فِيهِ الْمَنَعَا

٥٩١ - وَجُوزَنَ وَفَقَا بِلَفْظِ عَجَمِي
وَنَحْوِهِ الْإِبْدَالُ لِلْمُتَرَجِمِ

فصل كيفية رواية الصحابي

٥٩٢ - أَزْنَعُهَا الصَّرِيحُ فِي السَّمَاعِ
مِنَ الرَّسُولِ الْمَجْتَبَى الْمُطَاعِ

٥٩٣ - مِنْهُ سَمِعْتُ مِنْهُ ذَا أَوْ أَخْبَرَا
شَافَهُنِي حَدَّثَنِيهِ صَيِّرَا

٥٩٤ - فَقَالَ عَنْ ثَمَّ نُهَي أَوْ أَمَرَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ خَيْرُ الْوَرَى قَدْ ذُكِرَا

٥٩٥ - كَذَا مِنَ السُّنَّةِ يُرْوَى وَالتَّحْقُقُ
كُتَابُهُ إِذَا يَعْهَدُهُ النَّصُوقُ

فصل كيفية رواية غير الصحابي

٥٩٦ - لِمُعَرِّضٍ وَالسَّمَاعِ وَالْإِذْنَ اسْتَمُوا
مَتَى عَلَى التَّوَالِذَا الْإِذْنَ اخْتَوَى

٥٩٧ - وَاعْمَلْ بِمَا عَنِ الْإِجَازَةِ رُوِيَ
إِنْ صَحَّ سَمْعُهُ بِظَنٍّ قَدْ قَوِيَ

٥٩٨ - لِشَبَّهَها الْوَقْفَ تَجِي لِمَنْ عُدِمَ
وَعَدَمُ التَّفْصِيلِ فِيهِ مُنَحْتَمٍ

٥٩٩ - وَالْكَتَبِ دُونَ الْإِذْنَ بِالَّذِي سَمِعَ
إِنْ عُرِفَ الْخَطُّ وَالْأَيُّمَتْنِغِ

٦٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي إِعْلَامِهِ الْمُجَرَّدُ
وَاعْمَلْ مِنْهُ صَحِيحَ السَّنَدِ

٦٠١ - وَالْأَخْذُ عَنْ وَجَادَةٍ مِمَّا انْحَظَلْ
وَفَقًّا وَجُلُّ النَّاسِ يَمْنَعُ الْعَمَلُ

٦٠٢ - وَمَا بِهِ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْخَبَرِ
فَذَاكَ مَسْطُورٌ بِعِلْمِ الْأَثَرِ

فصل كتاب الإجماع

- ٦٠٣ - وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ مُجْتَهِدِ
الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ أَحْمَدِ
- ٦٠٤ - وَأُطْلِقَ فِي الْعَصْرِ وَالْمُتَّفِقِ
عَلَيْهِ فَبِالْإِلْغَالِ مَنْ عَمَّ انْتَفَى
- ٦٠٥ - وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي الْجَلِيِّ
مِثْلُ الزُّنَى وَالْحَجِّ لَا الْخَفِيِّ
- ٦٠٦ - وَقِيلَ لَا فِي كُلِّ مَا التَّكْلِيفُ
بَعْلَمِهِ قَدْ عَمَّ اللَّطِيفُ
- ٦٠٧ - وَذَا إِلا خَرَجَاجُ أَوْ أَنْ يُطْلَقَا
عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَكُلُّ يُتَّفَقُ
- ٦٠٨ - وَكُلُّ مَنْ بِبِدْعَةٍ يُكْفَرُ
مِنْ أَهْلِ الْأَفْوَاءِ فَلَا يُغْتَبَرُ
- ٦٠٩ - وَالْكُلُّ وَاجِبٌ وَقِيلَ لَا يَضُرُّ
الْإِثْنَانِ دُونَ مَنْ عَلَيْهِمَا كَثُرُ
- ٦١٠ - وَاعْتَبِرْ مَعَ الصَّحَابِيِّ مَنْ تَبِعَ
إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَإِلَّا فَامْتَنِعْ
- ٦١١ - ثُمَّ إِنَّ قِرَاضَ الْعَصْرِ وَالتَّوَاتُرُ
لَعَوُّ عَلَى مَا يَنْتَحِيهِ الْأَكْثَرُ

- ٦١٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ يُخْطَلُ
 فيما به كالعِلْمِ دَوْرٌ يَخْضُلُ
- ٦١٣ - وما إلى الكُوفَةِ مِنْهُ يَنْتَمِي
 والخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ فَاغْلَمِ
- ٦١٤ - وَأَوْجِبَنْ حُجِّيَّةً لِمَعْدَنِي
 فيما عَلَى التَّوْقِيفِ أَمْرُهُ بُنِي
- ٦١٥ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَمَا قَدْ أَجْمَعَا
 عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ وَمَا مُزَعَا
- ٦١٦ - وَمَا عَرَى مِنْهُ عَلَى السَّنَنِ
 مِنَ الْأَمَارَةِ أَوْ الْقَطْعِي
- ٦١٧ - وَخَرَقَهُ فَاغْنِ لِقَوْلِ زَائِدٍ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سِوَى مُعَانِدٍ
- ٦١٨ - وَقِيلَ إِنْ خَرَقَ وَالتَّفْصِيلُ
 إِخْدَائُهُ مَنَعَهُ الدَّلِيلُ
- ٦١٩ - وَرِدَّةُ الْأَمَّةِ لَا الْجَهْلُ لِمَا
 عَدَمَ تَكْلِيفٍ بِهِ قَدْ عَلِمَا
- ٦٢٠ - وَلَا يُعَارِضُ لَهُ دَلِيلُ
 وَيُظْهَرُ الدَّلِيلُ وَالتَّأْوِيلُ

- ٦٢١ - وَقَدْ مَنَّهُ عَلَى مَا خَالَفَا
 إِنَّ كَانَ بِالْقَطْعِ يُرَى مُتَّصِفَا
- ٦٢٢ - وَهُوَ الْمُشَاهِدُ أَوْ الْمَنْقُولُ
 بِعَدَدِ التَّوَاتُرِ الْمَقُولُ
- ٦٢٣ - وَفِي إِتْقَانِهَا لِإِقْسَامَيْنِ وَكُلُّ
 فِي قَوْلِهِ مُخْطِطٌ تَرَدَّدٌ نُقِلَ
- ٦٢٤ - وَجَعَلَ مَنْ سَكَتَ مِثْلَ مَنْ أَقْرَأَ
 فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمَا قَدْ اشتهَرَ
- ٦٢٥ - فَالاحتجاجُ بالسُّكُوتِ نَمَى
 تَفْرِيعُهُ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ
- ٦٢٦ - وَهُوَ بِمَقْدِ السُّخْطِ وَالضُّدِّ حَرِي
 مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةٍ لِلنَّظَرِ
- ٦٢٧ - وَلَا يُكْفَرُ الَّذِي قَدْ اتَّبَعَ
 إِثْكَارَ الْإِجْمَاعِ وَيُثْبِتُ مَا ابْتَدَعَ
- ٦٢٨ - وَالْكَافِرُ الْجَاهِلُ مَا قَدْ أَجْمَعَا
 عَلَيْهِ وَمَا عَلَّمَهُ قَدْ وَقَعَا
- ٦٢٩ - عَنِ الضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ
 وَمِثْلُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْقَوِيِّ

٦٣٠ - إِنْ كَانَ مَنصُوصاً وَفِي الْغَيْرِ اخْتَلَفَ
إِنْ قَدَّمَ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ السَّلَفُ

كِتَابُ الْقِيَاسِ

٦٣١ - يَحْمَلُ مَعْلُومٌ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ
لِلْإِسْتِوَاءِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ وَمِنْ

٦٣٢ - وَإِنْ تَرَدَّدَ شُؤْلُهُ لِمَا فَسَدَ
فَزِدْ لَدَى الْحَامِلِ وَالزَّيْدُ أَسَدُ

٦٣٣ - وَالْحَامِلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
وَهُوَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ

٦٣٤ - وَقَبْلَهُ الْقَطْعِيُّ مِنْ نَصٍّ وَمِنْ
إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ جَمِيعِ مَنْ قَطُنَ

٦٣٥ - وَمَا رَوَى مِنْ ذَمٍّ فَقَدْ عَنِيَ
بِهِ الَّذِي عَلَى الْفَسَادِ قَدْ بُنِيَ

٦٣٦ - وَالْحَدُّ وَالْكَفَّارَةُ التَّقْدِيرُ
جَوَازُهُ فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ

٦٣٧ - وَرُخْصَةٌ بِعَكْسِهَا وَالسَّبَبُ
وَعَبْرَتُهَا لِلاتِّفَاقِ يُنْسَبُ

٦٣٨ - وَإِنْ نُمِّي لِلْعُرْفِ مَا كَالطُّهْرِ
أَوِ الْمَحِيضِ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي

فصل أركان القياس

٦٣٩ - الْأَصْلُ حُكْمُهُ وَمَا قَدْ شُبِّهَ
وَعِلَّةُ رَابِعُهَا فَانْتَبِهَا

٦٤٠ - وَالْحُكْمُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ مَا يَدُلُّ
تَأْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا نُقِلَ

٦٤١ - وَفَسْنٌ عَلَيْهِ دُونَ شَرْطٍ نَصٌّ
يُجِيزُهُ بِالنُّوعِ أَوْ بِالشَّخْصِ

٦٤٢ - وَعِلَّةٌ وَجُودُهُمَا الْوِفَاقُ
عَلَيْهِ يَأْبَى شَرْطُهُ الْحُذَاقُ

٦٤٣ - وَحُكْمُ الْأَصْلِ قَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا
لِإِمَّا مِنْ اِغْتِبَارِ الْأَدْنَى حَقًّا

٦٤٤ - مُسْتَلَخَقُ الشَّرْعِيِّ هُوَ الشَّرْعِيُّ
وَعَايِرُهُ لِغَايِرِهِ مَرْعِيُّ

٦٤٥ - وَمَا يَقْطَعُ فِيهِ قَدْ تَعَبَّدَا
رَبِّي فَمُلْحَقٌ كَذَاكَ عَهْدَا

- ٦٤٦ - وَلَيْسَ حُكْمُ الْأَصْلِ بِالْأَسَاسِ
مَتَى يَحْدُ عَنْ مَتْنِ الْقِيَاسِ
- ٦٤٧ - لِكَوْنِهِ مَغْنَاهُ لَيْسَ يُغْفَلُ
أَوِ التَّعَدِّي فِيهِ لَيْسَ يَخْصُلُ
- ٦٤٨ - وَحَيْثُمَا يَتَدْرَجُ الْحُكْمَانِ
فِي النَّصْرِ فَالْأَمْرَانِ قُلُوبُ سِيَانِ
- ٦٤٩ - وَالْوُفْقُ فِي الْحُكْمِ لَدَى الْخَضْمَيْنِ
شَرْطُ جَوَازِ الْقَيْسِ دُونَ مَيْنِ
- ٦٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ لِمَعْلَتَيْنِ اخْتِلَافُ
تَرْكِبِ الْأَصْلِ لَدَى مَنْ سَلَفَا
- ٦٥١ - مُرَكَّبُ الْوَصْفِ إِذَا الْخَضْمُ مَنَعَ
وُجُودَ ذَا الْوَصْفِ فِي الْأَصْلِ الْمُتَّبَعِ
- ٦٥٢ - وَزِدُّهُ انْتَقِي وَقِيلَ يُقْبَلُ
وَفِي التَّفَقُّمِ خِلَافُ يُنْقَلُ

فصل الفرع

- ٦٥٣ - الْحُكْمُ فِي رَأْيٍ وَمَا تُشَبِّهَا
مِنْ الْمَحَلِّ عِنْدَ جُلِّ الثُّبَاهَا

- ٦٥٤ - وَجُودُ جَامِعٍ بِهِ مُتَمَمَّا
شَرْطٌ وَفِي الْقَطْعِ إِلَى الْقَطْعِ انْتِمَى
- ٦٥٥ - وَإِنْ تَكُنْ ظَنِّيَّةً فَالْأَذَوْنُ
لِذَا الْقِيَاسِ عِلْمٌ مُدَوَّنٌ
- ٦٥٦ - وَالْفَرْعُ لِلْأَصْلِ بِبَاعِثٍ وَفِي
الْحُكْمِ نَوْعًا أَوْ بِجِنْسٍ يَفْتَنِي
- ٦٥٧ - وَمُفْتَضِي الضَّدِّ أَوْ التَّقْيِضِ
لِلْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ كَوَقْعِ الْبَيْضِ
- ٦٥٨ - بِعَكْسٍ مَا خِلَافَ حَكْمٍ يَفْتَضِي
وَادْفَعْ بِتَرْجِيحٍ لِذَا الْمُفْتَرِضِ
- ٦٥٩ - وَعَدَمُ النَّصِّ وَالْاجْتِمَاعِ عَلَى
وِفَاقِهِ أَوْجَبُهُ مَنْ أَصْلًا
- ٦٦٠ - مَنَعَ الدَّلِيلَيْنِ وَحُكْمُ الْفَرْعِ
ظُهُورُهُ قَبْلُ يُرَى ذَا مَنَعِ

فصل العلة

- ٦٦١ - مُعَرَّفُ الْحَكْمِ بِوَضْعِ الشَّارِعِ
وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ بِهَا فَاتَّبِعِ

- ٦٦٢ - وَوَصَفَهَا بِالْبَغْتِ مَا اسْتَبِينَا
مِنْهُ مِوَى بَغْتِ الْمُكْلَفِينَا
- ٦٦٣ - لِلسَّدْفِيعِ وَالرَّقْعِ أَوْ الْأَمْرِينِ
وَاجِبَةُ الظُّهُورِ دُونَ مَيْنِ
- ٦٦٤ - وَمِنْ شُرُوطِ الْوَصْفِ الْإِنْضِبَاطُ
إِلَّا فَحِكْمَةً بِهَا يُنَاطُ
- ٦٦٥ - وَمِمَّا التِي مِنْ أَجْلِهَا الْوَصْفُ جَرَى
عِلَّةَ حُكْمٍ عِنْدَ كُلِّ مَنْ دَرَى
- ٦٦٦ - وَمَوْلَى لِّلْعَمَةِ وَالْحَقِيقَةِ
وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ نَمَى الْخَلِيقَةِ
- ٦٦٧ - وَقَدْ يُعَلَّلُ بِمَا تَرَكَّبَا
وَأَمْتَنَ لِعَمَلٍ بِمَا قَدْ أَذْهَبَا
- ٦٦٨ - وَالْخُلْفُ فِي التَّغْلِيلِ بِالَّذِي عُدِمَ
لِمَا تُبَوِّنَا كُنُسِي عِلْمِ
- ٦٦٩ - لَمْ تُلَفَ فِي الْمَعْلَلَاتِ عِلَّةُ
خَالِيَةٍ مِنْ حِكْمَةٍ فِي الْجُمْلَةِ
- ٦٧٠ - وَرُبَّمَا يُغَوِّرُنَا أَطْلَاعُ
لِكِنَّةٍ لَيْسَ بِهِ امْتِنَاعُ

- ٦٧١ - وفي ثبوت الحكم عند الانتفا
للظن والتفني خلاف عرفا
- ٦٧٢ - وعللوا بما حلت من تغية
ليعلم امتناعه والتفوية
- ٦٧٣ - منها محل الحكم أو جزء وزد
وضفا إذا كل لزوميا يرد
- ٦٧٤ - وجاز بالمشقة دون اللقب
وإن يكن من صفة فقد أبي
- ٦٧٥ - وعلة مخصوصة تعدد
في ذات الاستنباط خلف يفهد
- ٦٧٦ - وذاك في الحكم الكثير أطلقه
كالمقطع مع عزم نصاب السرقة
- ٦٧٧ - وقد تخصص وقد تعمم
لأضليلها لكثرتها لا تحريم
- ٦٧٨ - وشرطها التغيين والتقدير
لها جوازها هو التخرير
- ٦٧٩ - ومقتضي الحكم وجوده وجب
متى يكن وجود مانع سبب

٦٨٠ - كَذَا إِذَا انْتِفَاءً شَرْطٍ كَانَ
وَفَخَرُهُمْ خِلَافُ ذَا أَبَانَا

فصل مسالك العلة

- ٦٨١ - وَمَسْلُكُ الْعِلَّةِ مَا دَلَّ عَلَى
عَلِيَّةِ الشَّيْءِ مَتَى مَا حَصَلَ
- ٦٨٢ - الْإِجْمَاعُ فَالْنُّصْرُ الصَّرِيحُ مِثْلُ
لِغَلَّةٍ فَسَبَبٍ فَيَثَلُو
- ٦٨٣ - مِنْ أَجْلِ ذَا فَنَحْوُ كَيْ إِذَا قَمَا
ظَهَرَ لَمْ تُنَمَّتِ الْبَاعِلِ مَا
- ٦٨٤ - فَالْفَاءُ لِلشَّارِعِ فَالْفَقِيهِ
فَعَبِيرُهُ يُثَبِّعُ بِالشَّبِيهِ
- ٦٨٥ - وَالثَّالِثُ الْإِيْمَا اقْتِرَانُ الْوَضْفِ
بِالْحُكْمِ مَلْفُوظَيْنِ دُونَ خُلْفِ
- ٦٨٦ - وَذَلِكَ الْوَضْفُ أَوْ السُّظْمِيرُ
قِرَائَتُهُ لِغَيْرِهَا يَضْمِيرُ
- ٦٨٧ - كَمَا إِذَا سَمِعَ وَضْفًا فَحَكَمَ
وَذَكَرَهُ فِي الْحُكْمِ وَضْفًا قَدْ أَلَمَ

٦٨٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَمْ يُفِدِ
وَمَنْعُهُ مِمَّا يُفِيَتْ اسْتَفِدَ

٦٨٩ - تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَاتَّضَحَ
تَفْرِيقُ حُكْمَيْنِ بِوَصْفِ الْمُضْطَلَّحِ

٦٩٠ - أَوْ غَايَةِ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ
تَنَاسُبُ الْوَصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ

٦٩١ - وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ قِسْمٌ رَابِعٌ
أَنْ يَخْصُرَ الْأَوْصَافَ فِيهِ جَامِعٌ

٦٩٢ - وَيُبْطِلُ الَّذِي لَهَا لَا يَضْلُحُ
فَمَا بَقِيَ تَغْيِيئُهُ مَتَضِحٌ

٦٩٣ - مُغْتَرَضُ الْحَضَرِ فِي دَفْعِهِ يَرِدُ
بَحَثْتُ ثُمَّ بَعْدَ بَحْثِي لَمْ أَجِدْ

٦٩٤ - أَوْ انْفِقَادُ مَا سِوَاهَا الْأَضْلُ
وَلَيْسَ فِي الْحَضَرِ لَظْنٌ حَظْلٌ

٦٩٥ - وَمَوْ قَطْعِي إِذَا مَا تُوبَا
لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّي سِوَاهُ وَعِبا

٦٩٦ - حُجِّيَّةُ الظَّنِّي رَأْيِي الْأَكْثَرِ
فِي حَقِّ نَاطِرٍ وَفِي الْمُنَاطِرِ

- ٦٩٧ - إِنَّ يُبْدِ وَضْفًا زَائِدًا مُغْتَرَضٌ
وَفِي بِهِ دُونَ الْبَيَانِ الْغَرَضُ
- ٦٩٨ - وَقَطْعُ ذِي السَّبْرِ إِذَا مُنَحَنِمٌ
وَالْأَمْرُ فِي إِبْطَالِهِ مُنَبِّهٌ
- ٦٩٩ - أَبْطُلْ لِمَا طَرَدًا يُرَى وَيَبْطُلُ
غَيْرَ مُنَاسِبٍ لَهُ الْمُتَخَزِلُ
- ٧٠٠ - كَذَاكَ بِالْإِلْغَا وَإِنْ قَدْ نَاسَبَا
وَبِتَعَادِي وَضْفِهِ الَّذِي اجْتَبَى
- ٧٠١ - ثُمَّ الْمُنَاسِبَةُ وَالْإِخَالَةُ
مِنَ الْمَسَالِكِ بِلا اسْتِحَالَةٍ
- ٧٠٢ - ثُمَّ بِنَخْرِيجِ الْمَنَاطِ يَشْتَهَرُ
تَخْرِيجُهَا وَبَغْضُهُمْ لَا يَغْتَبِرُ
- ٧٠٣ - وَهُوَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمَجْتَهِدُ
لِمَعْلُومٍ بِذِكْرِ مَا سَبَرْدُ
- ٧٠٤ - مِنَ التَّنَاسُبِ الَّذِي مَعَهُ اتَّضَحَ
تَقَارُنُ وَالْأَمْنُ مِمَّا قَدْ قَدَحَ
- ٧٠٥ - وَوَاجِبُ تَحْقِيقِ الْاِسْتِثْلَالِ
بِثَقْفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ

- ٧٠٦ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ الَّذِي تَضَمَّنَا
تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ مَا اغْتَنَى
- ٧٠٧ - بِهِ الَّذِي شَرَعَ مِنْ إِتْعَادِ
مَفْسَدَةٍ أَوْ جَلَبِ ذِي سَدَادٍ
- ٧٠٨ - وَيَخْضُلُ الْقَصْدُ بِشَرْعِ الْحُكْمِ
شَكًّا وَظَنًّا وَكَذًّا بِالْجَزْمِ
- ٧٠٩ - وَقَدْ يَكُونُ التَّفْيُّ فِيهِ أَزْجَحًا
كَأَيِّسٍ لِقَصْدٍ نَسِلٍ نَكْحًا
- ٧١٠ - بِالطَّرْفَيْنِ فِي الْأَصَحِّ عَلَّلُوا
فَقَضَرُ مُتَرَفٍّ عَلَيْهِ يُثْقَلُ
- ٧١١ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ عَنِتُّ الْحِكْمَةُ
مِنْهُ ضَرُورِيٌّ وَجَاءَتْزِمَةُ
- ٧١٢ - بَيْنَهُمَا مَا يَنْتَمِي لِلْحَاجِي
وَقَدَّمَ الْقَوِيَّ فِي الرُّوَاكِ
- ٧١٣ - دِينَ فَنَفْسُ ثُمَّ عَقْلُ نَسَبُ
مَالٌ إِلَى ضَرُورَةٍ تَنْتَسِبُ
- ٧١٤ - وَرَتَّبْنِ وَلَتَغْطِقَنَّ مُسَاوِيَا
عِزًّا عَلَى الْعَالِ تَكُنْ مُوَافِيَا

- ٧١٥- فَحَفِظْهَا حَتْمٌ عَلَى الْإِنْسَانِ
فِي كُلِّ شِرْعةٍ مِنَ الْأَذْيَانِ
- ٧١٦- أَلْحَقْ بِهِ مَا كَانَ ذَا تَكْمِيلِ
كَالْحَدِّ فِيمَا يُشْكِرُ الْقَلِيلِ
- ٧١٧- وَهُوَ حَلَالٌ فِي شَرَائِعِ الرُّسُلِ
غَيْرِ الَّذِي نَسَخَ شِرْعةَ الشُّبُلِ
- ٧١٨- أَبَاحَهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
بَرَاءَةً لَيْسَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ
- ٧١٩- وَالْبَيْعُ قَالِ الْجَارُ السَّحَاجِي
خِيَارُ بَيْعٍ لَا حَقَّ جَلِي
- ٧٢٠- وَمَا يُتَمَّمُ لَدَى الْحُدَاقِ
حَقٌّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
- ٧٢١- مِنْهُ مُوَافَقُ أَصُولِ الْمَذْهَبِ
كَسَلْبِ الْأَعْبُدِ شَرِيفِ الْمُنْصِبِ
- ٧٢٢- وَخُرْمَةُ الْقَدَرِ وَالْإِنْفَاقِ
عَلَى الْأَقَارِبِ ذَوِي الْإِمْلَاقِ
- ٧٢٣- وَمَا يُعَارِضُ كِتَابَةَ سَلَمٍ
وَنَخْوَهُ وَأَكْلُ مَا صِيدَ يُؤَمِّ

٧٢٤ - مِنَ الْمُنَائِبِ مُؤَثَّرٌ ذِكْرُ

بِالنَّصْرِ وَالْإِجْمَاعِ نَوْعُهُ اغْتَبِرَ

٧٢٥ - فِي النَّوْعِ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يُغْتَبَرْ

بِذَيْنِ بَلْ تَرْتَبُ الْحُكْمُ ظَهَرَ

٧٢٦ - عَلَى وَفَاقِهِ فَذَا الْمُلَائِمُ

أَقْوَاهُ مَا ذَكَرَ قَبْلُ الْقَائِمِ

٧٢٧ - مِنْ اعْتِبَارِ النَّوْعِ فِي الْجَنَسِ وَمِنْ

عَكْسِ وَمِنْ جِنْسٍ بِآخَرِ زُكُنْ

٧٢٨ - أَخْصُ حُكْمُ مَنَعٍ مِثْلِ الْخَمْرِ

أَوْ الْوُجُوبُ لِمَنَاهِي الْعَصْرِ

٧٢٩ - فَمُطْلَقُ الْحُكْمَيْنِ بَعْدَهُ الطَّلَبُ

وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْوَضْعِ اضْطَحَبَ

٧٣٠ - فَكَوْنُهُ حُكْمًا كَمَا فِي الْوَضْعِ

مُنَائِبٌ خُصَّصَهُ ذُو الْعُرْفِ

٧٣١ - مَضْلَحَةٌ وَضِدُّهَا بَعْدُ فَمَا

كَوْنُ مَحَلِّهَا مِنَ الدُّعْلِمَا

٧٣٢ - فَقَدْ أَمَّ الْأَخْصُ وَالْعَرِيبُ

أَلْفَى اعْتِبَارَهُ الْعَلِي الرَّقِيبُ

- ٧٣٣ - وَالْوَضْفُ حَيْثُ الْإِغْتِبَارُ يُجْهَلُ
فَهُوَ الْاِسْتِضْلَاحُ قُلْ وَالْمَرْسَلُ
- ٧٣٤ - نَقَبْلُهُ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ
كَالنَّقْطِ لِلْمُضْخَفِ وَالْكِتَابَةِ
- ٧٣٥ - تَوَلَّيَةِ الصُّدُوقِ لِلْفَارُوقِ
وَهَذَا جَارِ مَسْجِدِ الضُّيُوقِ
- ٧٣٦ - وَعَمَلِ السُّكَّةِ تَجْدِيدِ النُّدَا
وَالسُّجْنِ تَذْوِينِ الدَّوَايِنِ بَدَا
- ٧٣٧ - إِخْرِمَ مُنَاسِباً بِمُفْسِدٍ لَزِمَ
لِلْحُكْمِ وَهُوَ غَيْرَ مَرْجُوحٍ عَلِيمِ

فصل الشبه

- ٧٣٨ - وَالشَّبَهُ الْمُسْتَلَزَمُ الْمُنَاسِبَا
مِثْلُ الْوُضُو يَسْتَلْزِمُ التَّقَرُّبَا
- ٧٣٩ - مَعَ اغْتِبَارِ جَنَسِهِ الْقَرِيبِ
فِي مِثْلِهِ لِلْحُكْمِ لَا الْغَرِيبِ
- ٧٤٠ - صِلَاحُهُ لَمْ يُنَزَّ دُونَ الشَّرْعِ
وَلَمْ يُنْطَ مُنَاسِبٌ بِالسَّعْفِ

- ٧٤١- وَحَيْثُمَا أَمَكَنَّ قَيْسُ الْعِلَّةِ
 فَتَرَكَهُ بِالِاتِّفَاقِ أَثْبِتَ
 ٧٤٢- إِلَّا فَنَفِي قَبُولِهِ تَرَدُّدُ
 غَلَبَةُ الْأَشْبَاهِ هُوَ الْأَجْوَدُ
 ٧٤٣- فِي الْحُكْمِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْحُكْمِ
 قَصِيصَةٌ فَقَطْ لَدَى ذِي الْعِلْمِ
 ٧٤٤- وَابْنُ عُلَيَّةَ يَرَى لِلصُّورِ
 كَالْقَيْسِ لِلخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ

فصل الدوران الوجودي والعدمي، وقد

يسمى بالدوران فقط، وبالطرد والعكس

- ٧٤٥- أَنْ يُوجَدَ الْحُكْمُ لَدَى وُجُودِ
 وَصْفٍ وَيَنْتَفِي لَدَى الْفُقُودِ
 ٧٤٦- وَالْوُصْفُ ذُو تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِمَالٍ
 لَهُ وَالْأَفْعُنُ الْقَصْدُ اعْتِزَلِ
 ٧٤٧- وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مَسْنَدُ
 فِي صُورَةٍ أَوْ صُورَتَيْنِ يُوجَدُ
 ٧٤٨- أَضْلُ كَبِيرٌ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ
 وَالتَّافِعَاتِ عَاجِلًا وَالضَّائِرَةِ

فصل الدوران الوجودي وهو الطرد

- ٧٤٩ - وجود حُكْمٍ حينما الوُصفُ حَصَلَ
والاقتِرَانُ في انتفا الوُصفِ انْحَظَلْ
٧٥٠ - وَلَمْ يَكُنْ تَنَاسُبٌ بِالذَّاتِ
وَتَبَعٍ فِيهِ لَدَى الثَّقَاتِ
٧٥١ - وَرَدَّةُ الثَّقُلِ عَنِ الصُّحَابَةِ
وَمَنْ رَأَى بِالْأَضَلِّ قَدْ أَجَابَهُ
٧٥٢ - وَالْعَكْسُ وَهُوَ الدَّورَانُ الْعَدَمِي
لَيْسَ بِمَسْلُوكٍ لِيَتْلِكَ فَاغْلَمِ
٧٥٣ - أَنْ يَنْتَفِي الْحُكْمُ مَتَى الْوُصفُ انْتَفَى
وما لَدَى الْمَوْجُودِ إِثْرُهُ اقْتَفَى

فصل تنقيح المناط

- ٧٥٤ - وَهُوَ أَنْ يَجِي عَلَى التَّعْلِيلِ
بِالْوُصفِ ظَاهِرٍ مِنَ التَّنْزِيلِ
٧٥٥ - أَرِ الْحَدِيثَ فَالْخُصُوصَ يَنْطَرُدُ
عَنِ اغْتِبَارِ الشَّارِعِ الْمُجْتَهِدُ
٧٥٦ - فَمِثْلُهُ مَا كَانَ بِإِلْغَا الْفَارِقِ
وما يَغْيِرُ مِنْ دَلِيلٍ رَائِقِ

٧٥٧ - مَنْ الْمَنَاظُ أَنْ تَجِي أَرْصَافُ

قَبَعُضْهَا يَأْتِي لَهُ انْحِذَافُ

٧٥٨ - عَنِ اعْتِبَارِهِ وَمَا قَدْ بَقِيَا

تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ اقْتَفِيَا

٧٥٩ - تَحْقِيقُ عِلَّةٍ عَلَيْهَا اثْتِلَافَا

فِي الْفَرْعِ تَحْقِيقَ مَنَاظِ الْإِفَا

٧٦٠ - وَالْعَجْزُ عَنْ إِبْطَالِ وَضْفٍ لَمْ يُفْذَ

عِلَّةٌ لَهُ عَلَى الَّذِي اغْتُمِذَ

٧٦١ - كَذَا إِذَا مَا أَمَكَّنَ الْقِيَّاسُ

بِهِ عَلَى الَّذِي اِزْتَضَاهُ النَّاسُ

فصل القوادح

٧٦٢ - مِنْهَا وَجُودُ الْوَضْفِ دُونَ الْحُكْمِ

سَمَاءُ بِالنَّقْضِ وَعَاءُ الْعِلْمِ

٧٦٣ - وَالْأَكْثَرُونَ عِنْدَهُمْ لَا يَفْذَحُ

بَلْ هُوَ تَخْصِيصٌ وَذَا مُصَحِّحُ

٧٦٤ - وَقَدْ رُويَ عَنْ مَالِكٍ تَخْصِيصُ

إِنْ يَكُ الْإِسْتِثْبَاطُ لَا التَّنْصِيصُ

٧٦٥ - وَعَكْسُ هَذَا قَدْ رَأَى الْبَعْضُ

وَمُنْتَقَى ذِي الْإِخْتِصَارِ النَّقْضُ

٧٦٦ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْصُوصَةً بِظَاهِرٍ

وَلَيْسَ فِيمَا اسْتَنْبَطْتَ بِضَائِرِ

٧٦٧ - إِنْ جَاءَ لِفَقْدِ الشَّرْطِ أَوْ لِمَا مَنَعَ

وَالْوُقُوفُ فِي مِثْلِ الْعَرَايَا قَدْ وَقَعَ

٧٦٨ - جَوَابُهُ مَنَعٌ وَجُودُ الْوَصْفِ أَوْ

مَنَعُ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيمَا قَدْ رَوَوْا

٧٦٩ - وَالْكَسْرُ قَادِحٌ وَمِنْهُ ذَكَرَا

تَخَلَّفَ الْحِكْمَةُ عَنْهُ مَنْ دَرَى

٧٧٠ - وَمِنْهُ يُطَالُ لُجْزُهُ وَالْحَبِيلُ

ضَاقَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَجِيءِ بِالْبَدَلِ

٧٧١ - وَعَدَمُ الْعَكْسِ مَعَ اتِّحَادِ

يَفْدَحُ دُونَ النَّصِّ بِالتَّمَادٍ

٧٧٢ - وَالْوَضْعُ إِنْ يُعْذَمُ لَهُ تَأْثِيرُ

فَذَلِكَ لِانْتِقَاضِهِ بِصِيرُ

٧٧٣ - خُصَّ بِذِي الْعِلَّةِ بِاتِّتِلَافِ

وَذَاتِ الْأَسْتِثْبَاطِ وَالْخِلَافِ

- ٧٧٤ - يَجِيءُ فِي الطَّرِيقِ حَيْثُ عَلَا
بِهِ وَقَدْ يَجِيءُ فِيمَا أَصْلَا
- ٧٧٥ - وَذَا بِلَيْدَا عُلَّةٍ لِلْحُكْمِ
مِمَّنْ يَرَى تَعَدُّدًا ذَا سُقْمِ
- ٧٧٦ - وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرَبُ
فَمِنْهُ مَا لَيْسَ لِقَيْنِدٍ يُجْلَبُ
- ٧٧٧ - وَمَا لِقَيْنِدٍ عَنْ ضَرُورَةٍ ذِكْرُ
أَوْ لَا وَفِي الْعَفْوِ خِلَافٌ قَدْ سَطَرَ
- ٧٧٨ - وَالْقَلْبُ إِثْبَاتُ الَّذِي الْحُكْمَ نَقَضَ
بِالْوَضْفِ وَالْقَدْحِ بِهِ لَا يُغْتَرَضُ
- ٧٧٩ - فَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْمُغْتَرِضِ
مَعَ أَنَّ رَأْيَ الْخُضْمِ فِيهِ مُنْتَقِضُ
- ٧٨٠ - وَمِنْهُ مَا يَبْطُلُ بِالتَّزَامِ
أَوِ الطُّبَاقِ رَأْيَ ذِي الْخُصَامِ
- ٧٨١ - وَمِنْهُ مَا إِلَى الْمَسَاوَاةِ تُسَبِّ
ثُبُوتُ حُكْمَيْنِ لِلْأَضْلِ يَنْسَلِبُ
- ٧٨٢ - حُكْمٌ عَنِ الْقَرْعِ بِالْإِتِّسَافِ
وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ ذُو خِلَافِ

- ٧٨٣ - فَيَلْحَقُ الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ قَبْرِدُ
كَوْنُ التَّسَاوِي وَاجِباً مِنْ مُتَّفِقْدُ
- ٧٨٤ - قَبُولُهُ فِيهِ خِلَافاً يَخْكِي
بَعْضُ شُرُوحِ الْجَمْعِ لِابْنِ الشُّبْكِي
- ٧٨٥ - وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ قَدْ حُجِّجَ جَلَا
وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مُسْجَلَا
- ٧٨٦ - مِنْ مَانِعٍ أَنَّ الدَّلِيلَ اسْتَلْزَمَا
لِمَا مِنَ الصُّورِ فِيهِ اخْتِصَامَا
- ٧٨٧ - يَجِيءُ فِي النَّفْيِ وَفِي التَّثْبُوتِ
وَلِشُمُولِ اللَّفْظِ وَالشُّكُوتِ
- ٧٨٨ - عَمَّا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ قَدْ خَلَا
مِنْ شَهْرَةٍ لِيَخَوْفُوهُ أَنْ تُحْظَلَا
- ٧٨٩ - وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَدْ دَخِ
إِنْدَاءُ مُخْتَصَرٍ بِالْأَصْلِ قَدْ صَلَحَ
- ٧٩٠ - أَوْ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ وَالْجَمْعِ يَرَى
إِلَّا قَلَا فَرْقَ أَنْاسٍ كُتِبَ سِرَا
- ٧٩١ - تَعَدُّ الْأَصْلَ لِفَرْعٍ مُعْتَمِدِ
إِذَا يُوجِبُ الْقُوَّةَ تَكْثِيرُ السَّنَدِ

٧٩٢ - فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَأَضِلَّ قَدْ كَفَى
وَقَالَ لَا يَكْفِيهِ بَغْضُ الْعُرَفَا

٤٩٣ - وَقِيلَ إِنَّ الْحَقَّ بِالْمَجْمُوعِ
فَوَاحِدٌ يَكْفِيهِ لَا الْجَمِيعِ

٧٩٤ - وَهَلْ إِذَا اشْتَغَلَ بِالتُّبَيَّانِ
يَكْفِي جَوَابُ وَاحِدٍ قَوْلَانِ

٧٩٥ - مِنَ الْقَوَادِحِ فَسَادُ الْوَضْعِ أَنْ
يَجِي الدَّلِيلُ حَائِداً عَنِ السَّنَنِ

٧٩٦ - كَالْأَخِذِ لِلتَّوَسُّيعِ وَالتَّنْهِيلِ
وَالْتَّنْفِي وَالْإثْبَاتِ مِنْ عَدِيلِ

٧٩٧ - مِنْهُ اعْتِبَارُ الْوَصْفِ بِالْإِجْمَاعِ
وَالذُّكْرِ أَوْ حَدِيثِهِ الْمَطْعَامِ

٧٩٨ - بِتَأْقِضِ الْحُكْمِ بِذَا الْقِيَاسِ
جَوَابُهُ بِصِحَّةِ الْأَسَاسِ

٧٩٩ - وَالْخُلْفَ لِلنَّصِّ أَوْ إِجْمَاعِ دَعَا
فَسَادَ الْأَعْتِبَارِ كُلُّ مَنْ وَعَى

٨٠٠ - وَذَاكَ مِنْ هَذَا أَخْصُ مُطْلَقَا
وَكَوْنُهُ ذَا الْوَجْهِ مِمَّا يُنْتَقَى

- ٨٠١ - وَجَمَعَهُ بِالْمَنْعِ لَا يَضْمِرُ
كَانَ لَهُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ
- ٨٠٢ - مِنَ الْقَوَائِحِ كَمَا فِي الثَّقَلِ
مَنْعَ وُجُودِ عِلَّةٍ لِلْأَضَلِّ
- ٨٠٣ - وَمَنْعُ عِلِّيَّةٍ مَا يُعْلَلُ
بِهِ وَقَدْ حُجِّجَ هُوَ الْمُعْوَلُ
- ٨٠٤ - وَيَقْدَحُ التَّفْسِيمُ أَنْ يَحْتَمِلَا
لَفْظًا لِأَمْرَيْنِ وَلَكِنْ حُظِلَا
- ٨٠٥ - وَوُجُودُ عِلَّةٍ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ
وَلَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْوَارِدِ
- ٧٠٦ - جَوَابُهُ بِالْوَضْعِ فِي الْمُرَادِ
أَوِ الظُّهْرِ فِيهِ بِاسْتِشْهَادِ
- ٨٠٧ - وَلِلْمُعَارَضَةِ وَالْمَنْعِ مَعَا
أَوِ الْأَخِيرِ الْإِعْتِرَاضُ رَجَعَا
- ٨٠٨ - وَالْإِعْتِرَاضُ يُلْحَقُ الدَّلِيلَا
كُونَ الْحِكَايَةِ فَلَا سَبِيلَا
- ٨٠٩ - وَالشَّأْنُ لَا يُغْتَرَضُ الْوَسْأَلُ
إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالْاِحْتِمَالُ

خاتمة

- ٨١٠ - وَهُوَ مَفْرُوضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِلْحُكْمِ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ يَنْبَنِي
- ٨١١ - لَا يَنْتَمِي لِلْعَوْتِ وَالْجَلِيلِ
إِلَّا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ
- ٨١٢ - وَهُوَ مَفْدُودٌ مِنَ الْأَصُولِ
وَشِرْعَةِ الْإِلَهِ وَالرُّسُولِ
- ٨١٣ - مَا فِيهِ نَفْيٌ فَارِقٍ وَلَوْ بَطْنٌ
جَلِيٌّ وَبِالْخَفِيِّ عَكْسُهُ اسْتَبْنٌ
- ٨١٤ - كَوْنُ الْخَفِيِّ بِالشُّبْهِ ذَابًا يَسْتَوِي
وَبَيْنَ ذَيْنِ وَاضِحٍ وَمَا رُوي
- ٨١٥ - قِيلَ الْجَلِيُّ وَوَاضِحٌ وَذُو الْخَفَا
أَوَّلَى مُسَارِ أَدُونُ قَدْ عُرِفَا
- ٨١٦ - وَمَا بِنَاتٍ عِلَّةٌ قَدْ جُمِعَا
فِيهِ فَقَيْسَ عِلَّةٌ قَدْ سُومَا
- ٨١٧ - جَامِعُ ذِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَزِمَ
فَأَقْرَفُ حُكْمُهَا كَمَا رُيِمَ
- ٨١٨ - قِيَاسَ مَعْنَى الْأَضْلِ عَنْهُمْ حَقَّقِي
لِمَا دُعِيَ الْجَمْعَ بِنَفْيِ الْفَارِقِ

كتاب الاستدلال

- ٨١٩ - مَا لَيْسَ بِالنَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ
وَلَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ وَالتَّمَثِيلِ
- ٨٢٠ - مِنْهُ قِيَاسُ الْمُنْطَقِيِّ وَالْعَكْسِ
وَمِنْهُ فَقْدُ الشَّرْطِ دُونَ لَبْسِ
- ٨٢١ - ثُمَّ انْتَفَا الْمُذْرَكُ مِمَّا يُرْتَضَى
كَذَا وَجُودُ مَا نَعِ أَوْ مَا اقْتَضَى
- ٨٢٢ - وَمِنْهُ الاسْتِقْرَاءُ بِالْجَزْئِيِّ
عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِلْكَلِّيِّ
- ٨٢٣ - فَإِنْ يَعْصَمَ غَيْرُ ذِي الشَّقَاقِ
فَهُوَ حُجَّةٌ بِالْإِتِّفَاقِ
- ٨٢٤ - وَهُوَ فِي الْبَعْضِ إِلَى الظَّنِّ انْتَسَبَ
يُسَمَّى لِحُوقِ الْفَرْدِ بِالَّذِي غَلَبَ
- ٨٢٥ - وَرَجَحْنُ كَوْنِ الْإِسْتِضْحَابِ
لِلْعَدَمِ الْأَضْلَى مِنْ ذَا الْبَابِ
- ٨٢٦ - بَعْدَ قُصَارَى الْبَحْثِ عَنْ نَصِّ فَلَمْ
يَلْفَ وَهَذَا الْبَحْثُ وَفَقاً مُنَحَرِّمِ
- ٨٢٧ - وَإِنْ يُعَارِضُ غَالِباً ذَا الْأَضْلَ
فَفِي الْمَقْدَمِ تَنَافِي الثَّقُلِ

- ٨٢٨ - وَمَا عَلَى ثَبُوتِهِ لِلْسَّبَبِ
شَرْعٌ يَدُلُّ مِثْلَ ذَلِكَ اسْتَضْحَيْ
- ٨٢٩ - وَمَا بِمَاضٍ مُثَبَّتٌ لِلْحَالِ
فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَعَكْسُ الْخَالِي
- ٨٣٠ - كَجَرِي مَا جُهِلَ فِيهِ الْمَضْرُفُ
عَلَى الَّذِي الْآنَ لَذَاكَ يُعْرِفُ
- ٨٣١ - وَالْأَخْذُ بِالَّذِي لَهُ رُجْحَانُ
مِنْ الْأَدْلَةِ هُوَ اسْتِخْسَانُ
- ٨٣٢ - أَوْ هُوَ تَخْصِيصُ بُعْرِفٍ مَا يَعُمُّ
وَرَغْبَى الْإِسْتِصْلَاحِ بَعْضَهُمْ يَوْمُ
- ٨٣٣ - وَرَدُّ كَوْنِهِ ذَلِيلًا يَنْقَلِيحُ
وَيَقْصُرُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ مُتَضَخٌ
- ٨٣٤ - رَأْيِي الصَّحَابِيُّ عَلَى الْأَصْحَابِ لَا
يَكُونُ حُجَّةً بِوَفْقٍ مَنْ خَلَا
- ٨٣٥ - فِي غَيْرِهِ ثَالِثُهَا إِنْ انْتَشَرَ
وَمَا مُخَالَفٌ لَهُ قَطُّ ظَهَرَ
- ٨٣٦ - وَيَقْتَدِي مَنْ عَمَّ بِالْمُجْتَهِدِ
مِنْهُمْ لَدَى تَحَقُّقِ الْمُعْتَمَدِ

- ٨٣٧ - والتَّابِعِي فِي الرَّأْيِ لَا يُقَلَّدُ
لَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَجْتِهَادِ أَحَدٌ
- ٨٣٨ - مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ
مِنْهُ بِمَعْنَى النَّصِّ وَمَا يُخْطَلُ
- ٨٣٩ - سَدُّ الدَّرَائِعِ إِلَى الْمَحْرَمِ
حَتْمٌ كَقَفْطِجِهَا إِلَى الْمُنْحَتَمِ
- ٨٤٠ - وَبِالْكِرَافَةِ وَنَذْبٍ وَزْدَا
وَالْغِ إِنَّ يَكُ الْفَسَادُ أَبْعَدَا
- ٨٤١ - أَوْ رَجَحَ الْإِضْلَاحُ كَالْأَسَارَى
تُقَدَّى بِمَا يَنْفَعُ لِلنَّصَارَى
- ٨٤٢ - وَانْظُرْ تَدَلِّيَ قَوْلِي الْعَوْنِ
فِي كُلِّ مَشْرِيقٍ وَكُلِّ مَغْرِبٍ
- ٨٤٣ - وَيُنَبِّذُ الْإِلَهَامَ بِالْعَمَاءِ
أَعْنِي بِإِلَهَامِ الْأَوْلِيَاءِ
- ٨٤٤ - وَقَدْ رَأَى بَعْضُ مَنْ تَصَوَّفَا
وَعِصْمَةَ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِنَا
- ٨٤٥ - لَا يَخُكُّمُ الْوَلِيُّ بِلَا دَلِيلٍ
مِنَ النَّصُوصِ أَوْ مِنَ التَّأْوِيلِ

٨٤٦ - فِي غَيْرِهِ الظَّنُّ وَفِيهِ الْقَطْعُ
لِأَجْلِ كَشْفِ مَا عَلَيْهِ نَفْعُ

٨٤٧ - وَالظَّنُّ يَخْتَصُّ بِخَمْسِ الْغَيْبِ
لِنَفْيِ عِلْمِهَا بِدُونِ رَبِّ

٨٤٨ - قَدْ أُسِّسَ الْفِقْهُ عَلَى رَفْعِ الضَّرَرِ
وَأَنَّ مَا يَشُقُّ يَجْلِبُ الْوَطَرُ

٨٤٩ - وَنَفْيِ رَفْعِ الْقَطْعِ بِالشَّكِّ وَأَنَّ
يُحَكَّمُ الْعُرْفُ وَزَادَ مَنْ قَطَنُ

٨٥٠ - كَوْنِ الْأُمُورِ تَبَعَ الْمَقَاصِدِ
مَعَ تَكْلُفٍ بِبَعْضٍ وَارِدِ

كتاب التعادل والتراجيح

٨٥١ - وَلَا يَجِي تَعَارُضٌ إِلَّا لِمَا
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ إِلَى الظَّنِّ انْتَمَى

٨٥٢ - وَالْاِغْتِدَالُ جَائِزٌ فِي الْمَوَاقِعِ
كَمَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَهْنِ السَّامِعِ

٨٥٣ - وَقَوْلُ مَنْ عَنَّهُ رُويَ قَوْلَانِ
مُؤَخَّرٌ إِذْ يَسْتَعَاقِبَانِ

- ٨٥٤ - إِلَّا قَمَا صَاحِبَهُ مُؤَيَّدٌ
وَعَيْرُهُ فِيهِ لَهُ تَرَدُّدٌ
- ٨٥٥ - وَذَكَرُ مَا ضَعُفَ لَيْسَ لِلْعَمَلِ
إِذَا ذَاكَ عَنْ وَفَاقِهِمْ قَدْ انْحَظَلِ
- ٨٥٦ - بَلِ لِلتَّرْقِي لِمَدَارِجِ السَّنَا
وَيَحْفَظُ الْمُتْرَكَ مَنْ لَهُ اغْنَا
- ٨٥٧ - أَوْ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ الْمَشْتَهَرِ
أَوْ الْمُرَاعَاةِ لِكُلِّ مَا سَطَرَ
- ٨٥٨ - وَكَوْنِهِ يُلْجِي إِلَيْهِ الضَّرَرُ
إِنْ كَانَ لَمْ يَشْتَدَّ فِيهِ الْخَوَرُ
- ٨٥٩ - وَبَتَّ الْعَزْوَ وَقَدْ تَحَقَّقَا
ضُرًّا مِنْ الضَّرْرِ بِوَتَعَلَّقَا
- ٨٦٠ - وَقَوْلُ مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِيَ
اللَّهُ سَالِمًا فَغَيْرُ مُطْلَقِ
- ٨٦١ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَحْوِ مَالِكٍ أَلِفُ
قَوْلُ بَنِي وَفِي نَظِيرِهَا عُرِفَ
- ٨٦٢ - فَذَاكَ قَوْلُهُ بِهَا الْمُخْرَجُ
وَقِيلَ عَزَّوهُ إِلَيْهِ حَرَجُ

- ٨٦٣ - وفي انتسابه إليه مُطْلَقاً
خُلِفَ مَضَى إِلَيْهِ مَنْ قَدْ سَبَقَا
- ٨٦٤ - وَتَنَشَأُ الطَّرِيقُ مِنْ نَصَّيْنِ
تَعَارِضَا فِي مُتَشَابِهَيْنِ
- ٨٦٥ - تَقْوِيَةُ الشَّقِ هِيَ التَّرْجِيحُ
وَأَوْجِبَ الْأَخْذَ بِهِ الصَّحِيحُ
- ٨٦٦ - وَعَمِلَ بِهِ أَبَاهُ الْقَاضِي
إِذَا بِهِ الظَّنُّ يَكُونُ الْقَاضِي
- ٨٦٧ - وَالْجَمْعُ وَاجِبٌ مَتَى مَا أَمَكْنَا
إِلَّا قَلِيلاً خَيْرَ نَسْخٍ بُيِّنَا
- ٨٦٨ - وَوَجِبَ الْإِسْقَاطُ بِالْجَهْلِ وَإِنْ
تَقَارَنَا فِيهِ تَخْيِيرُ زَكْنِ
- ٨٦٩ - وَحَيْثُمَا ظَنَّ الدَّلِيلَانِ مَعَا
فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لِقَوْمٍ سَمِعَا
- ٨٧٠ - أَوْ يَجِبُ الْوَقْفُ أَوْ التَّسَاقُطُ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ حَكَاهُ الضَّابِطُ
- ٨٧١ - وَإِنْ يُتَدَمُّ مُشْعَرٌ بِالظَّنِّ
فَانْسَخْ بِآخِرِ لَدَى ذِي الْفَرِّ

٨٧٢ - ذُو الْقَطْعِ فِي الْجَهْلِ لَدَيْهِمْ مُعْتَبَرٌ
وَإِنْ يَعْصِمُ وَاحِدٌ فَقَدْ عَصَرَ

فصل الترجيح باعتبار حال الراوي

٨٧٣ - قَدْ جَاءَ فِي الْمَرْجَّحَاتِ بِالسَّنَدِ
عُلُوُّهُ وَالزَّيْدُ فِي الْحِفْظِ يُعَدُّ

٨٧٤ - وَالْفِقْهُ وَاللُّغَةُ وَالنَّحْوُ وَرَغْ
وَضَبْطُهُ وَفِطْنَةُ فَقْدِ الْبِدْعِ

٨٧٥ - عَدَالَةُ بِقَيِّدِ الْأَشْهَارِ
وَكُونُهُ زُكِّيَ بِاخْتِصَارِ

٨٧٦ - صَرِيحُهَا وَأَنْ يَزَكِّيَ الْأَكْثَرُ
وَقَدْ نَدْلِسُ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا

٨٧٧ - حُرِيَّةُ وَالْحِفْظُ عِلْمُ النَّسَبِ
وَكُونُهُ أَقْرَبُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

٨٧٨ - ذُكُورَةُ إِنْ خَالَهُ قَدْ جُهِلَا
وَقِيلَ لَا وَبَغْضُهِمْ قَدْ قُضِلَا

٨٧٩ - مَا كَانَ أَظْهَرَ رَوَايَةً وَمَا
وَجْهَ التَّحْمِيلِ بِهِ قَدْ عَلِمَا

٨٨٠ - تَأَخَّرُ الْإِسْلَامَ وَالْبَغْضُ اغْتَمَى
تَرْجِيحَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَقْدَمَا

٨٨١ - وَكَوْنُهُ مُبَاشِرًا أَوْ كُتْلِفًا
أَوْ غَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ لِلْأَمْنِ مِنْ خَفَا

٨٨٢ - أَوْ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ أَوْ ذَا الْوَاقِعِ
وَكَوْنُ مَنْ رَوَاهُ غَيْرَ مَا نَعِ

٨٨٣ - وَكَوْنُهُ أَوْدَعَ فِي الصَّحِيحِ
لِمُسْلِمٍ وَالشَّيْخِ ذِي التَّرْجِيحِ

فصل الترجيح باعتبار حال المروي

٨٨٤ - وَكَثْرَةُ الدَّلِيلِ وَالرُّوَايَةِ
مُرْجَحٌ لَدَى ذَوِي الدَّرَايَةِ

٨٨٥ - وَقَوْلُهُ فَالْفِعْلُ فَالْتَّفَرِيرُ
فَصَاحَةٌ وَأَلْفِي الْكَثِيرُ

٨٨٦ - زِيَادَةُ وَلَعْنَةُ الْقَبِيلِ
وَزُجْجَ الْمُجِلِّ لِلرُّسُولِ

٨٨٧ - وَشَهْرَةُ الْقِصَّةِ ذِكْرُ السَّبَبِ
وَسَمْعُهُ إِتَاءُ دُونَ حُجْبِ

٨٨٨ - وَالْمَدَنِي وَالْخَبَرُ الَّذِي جَمَعَ

حُكْمًا وَعِلَّةً كَقَتْلِ مَنْ رَجَعَ

٨٨٩ - وَمَا بِهِ لِعِلَّةٍ تَقْدُمُ

وَمَا بِتَوَكُّيدٍ وَخَوْفٍ يُغْلَمُ

٨٩٠ - وَمَا يَعُمُّ مُطْلَقًا إِلَّا السَّبَبُ

فَقَدْ مَنَّهُ تَقْضِي حُكْمًا قَدْ وَجِبَ

٨٩١ - مَا مِنْهُ لِلشَّرْطِ عَلَى الْمَنْكِرِ

وَمَوْعَى عَلَى كُلِّ الَّذِي لَهُ دُرِي

٨٩٢ - مُعَرَّفُ الْجَمْعِ عَلَى مَا اسْتَفْهِمَا

بِوَمِنْ الَّلَفْظَيْنِ أَعْنِي مَنْ وَمَا

٨٩٣ - وَذِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمُعَرَّفِ

ذِي الْجِنْسِ لَاحْتِمَالِ عَهْدٍ قَدْ يَفِي

٨٩٤ - تَقْدِيمُ مَا خَصَّ عَلَى مَا لَمْ يُخَصَّ

وَعَكْسُهُ كُلُّ أَتَى عَلَيْهِ نَصٌّ

٨٩٥ - إِشَارَةُ وَذَاتُ الْإِيْمَا يُرْتَضَى

كَوُتُهُمَا مِنْ بَعْدِ ذَاتِ الْاِقْتِضَا

٨٩٦ - هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُوَافَقَةِ

وَمَا لِكَ غَيْرِ الشُّذُوذِ وَافَقَةِ

فصل التَّزْجِيحُ بِاعْتِبَارِ الْمَذْلُولِ

٨٩٧ - وَنَاقِلٌ وَمُثَبِّتٌ وَالْأَمْرُ

بَعْدَ النَّوَاهِي ثُمَّ هَذَا الْآخِرُ

٨٩٨ - عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَكَذَا السَّخْبَرُ

عَلَى النَّوَاهِي وَعَلَى الَّذِي أَمَرَ

٨٩٩ - فِي خَبَرِي إِبَاحَةٍ وَحَظَرٍ

ثَالِثُهَا هَذَا كَذَلِكَ يَجْرِي

٩٠٠ - وَالْجَزْمُ قَبْلَ النَّذْبِ وَالَّذِي نَفَى

حَدًّا عَلَى مَا الْحَدُّ فِيهِ أَلِفًا

٩٠١ - مَا كَانَ مَذْلُولٌ لَهُ مَغْفُولًا

وَمَا عَلَى الْوَضْعِ أَنِّي دَلِيلًا

فصل ترجيحُ الإجماعاتِ

٩٠٢ - رَجُحُ عَلَى النَّصِّ الَّذِي قَدْ أُجْمِعَا

عَلَيْهِ وَالصَّخْبُ عَلَى مَنْ تَبِعَا

٩٠٣ - كَذَلِكَ مَا انْقَرَضَ عَضْرُهُ وَمَا

فِيهِ الْعُمُومُ وَافْقُوا مَنْ عَلِمَا

فصل ترجيح الأقيسة والحدود

- ٩٠٤ - بِقُوَّةِ الْمَثْبُوتِ ذَا الْأَسَاسِ
أَيُّ حُكْمُهُ التَّرْجِيحُ لِلْقِيَاسِ
- ٩٠٥ - وَكَوْنُهُ مُوَافِقُ السَّنَنِ عَنْ
بِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ غَالِبِ ظَنٍّ
- ٩٠٦ - وَقُوَّةُ الْمَسْلُوكِ وَلِثُقُومًا
مَا أَضْلَاهَا تَشْرِكُهُ مُعَمَّمًا
- ٩٠٧ - وَذَاتِ الْأَنْعِكَاسِ وَأَطْرَادِ
فَذَاتِ الْآخِرِ بِلاِ عِنَادِ
- ٩٠٨ - وَعِلَّةُ النَّصِّ وَمَا أَضْلَانِ
لَهَا كَمَا قَدْ مَرَّ بِجَرِيَانِ
- ٩٠٩ - فِي كَثْرَةِ الْفُرُوعِ خُلْفٌ قَدْ أَلَمَ
وَمَا تُقَلِّلُ تَطَرَّقَ الْعَدَمِ
- ٩١٠ - ذَاتِيَّةٌ قَدْ دُمَ وَذَاتٌ تَغْدِيَّةٌ
وَمَا اخْتِطَاطًا عَلِمْتَ مُقْتَضِيَةً
- ٩١١ - وَقَدْ دُمْنَ مَا حُكِّمُ أَضْلَاهَا جَرَى
مُعَلَّلًا وَفَقًّا لَدَى مَنْ غَبَرَا
- ٩١٢ - بَعْدَ الْحَقِيقِيِّ أَتَى الْعُرْفِيُّ
وَيَعْدُ هَذَيْنِ أَتَى الشَّرْعِيُّ

٩١٣ - وفي الحدود الأشهر المُقَدَّم
وما صريحاً أو أعم يُغَلِّم

٩١٤ - وما يوافق لِتَقْلٍ مُطْلَقاً
والحدُّ سائرَ الرُّسُومِ سَبَقاً

٩١٥ - وقد خَلَّتْ مُرَجَّحاتُ فَاغْتَبِزِ
واعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّهَا لَا يُلْحِصِرُ

٩١٦ - قُطِبَ رَحَاماً قُوَّةُ المَظِنَّةِ
فَهي لَدَيَّ تَعَارِضٍ مَرِئَةٍ

كتاب الاجتهاد في الفروع

٩١٧ - بِذُلِّ الفَقِيهِ الوُشْعُ أَنْ يُحْصَلَ
ظُلماً بِأَنَّ ذَاكَ حَتْمٌ مَثَلًا

٩١٨ - وَذَاكَ مَعَ مُجْتَهِدٍ رَدِيفُ
وَمَا لَهُ يُحَقِّقُ التَّكْلِيفُ

٩١٩ - وَهُوَ شَدِيدُ الفَهْمِ طَبْعاً وَاخْتِلَافُ
فِي مَنْ بِلَانْكَارِ القِيَّاسِ قَدْ عُرِفَ

٩٢٠ - قَدْ عَرَفَ التَّكْلِيفَ بِالدَّلِيلِ
ذِي الْعَقْلِ قَبْلَ صَارِفِ الثَّقُولِ

- ٩٢١ - وَالنَّخْوَ وَالْمِيزَانَ وَاللُّغَةَ مَعَ
عِلْمِ الْأُصُولِ وَبَلَاغَةِ جَمْعِ
- ٩٢٢ - وَمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ دُونَ شَرْطِ
حِفْظِ الْمُتَوَنِّينَ عِنْدَ أَهْلِ الضَّبْطِ
- ٩٢٣ - دُونَ رُتَبَةٍ وَمُسْطَى فِي كُلِّ مَا غَبَرَ
وَعِلْمِ الْإِجْمَاعِ بِمَا يُغْتَبَرُ
- ٩٢٤ - كَشَرْطِ الْأَحَادِ وَمَا تَوَاتَرَا
وَمَا صَحِيحاً أَوْ ضَعِيفاً قَدْ جَرَى
- ٩٢٥ - وَمَا عَلَيْهِ أَوْ بِهِ التَّنْخُ وَنَقَعَ
وَسَبَبُ التَّنْزِيلِ شَرْطٌ مُتَّبَعٌ
- ٩٢٦ - كَحَالَةِ الرُّوَاةِ وَالْأَصْحَابِ
وَقُلْدُنْ فِي ذَا عَلَى الصُّوَابِ
- ٩٢٧ - وَلَيْسَ الْاجْتِهَادُ بِمَنْ قَدْ جَاهِلُ
عِلْمِ الْفُرُوعِ وَالْكَلَامِ يَنْحَظِلُ
- ٩٢٨ - كَالْعَبْدِ وَالْأَتَشَى كَذَا لَا تَجِبُ
عَدَالَةُ عَلَى الَّذِي يُنْتَخَبُ
- ٨٢٩ - هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ
مُنْسَفِلَ الرُّتَبَةِ عَنْهُ يُوجَدُ

- ٩٣٠ - مُلتَزِمٌ أَصُولَ ذَاكَ الْمُطْلَقِ
فَلَيْسَ يَغْدُوها عَلَى الْمُحَقِّقِ
- ٩٣١ - مَجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ أَصُولُهُ
مَنْصُوصَةٌ أَوْ لَا خَوَى مَعْقُولُهُ
- ٩٣٢ - وَشَرْطُهُ التَّخْرِيجُ لِإِلَاخْكَامِ
عَلَى تَصْوَصِ ذَلِكَ الْإِمَامِ
- ٩٣٣ - مُجْتَهِدُ الْفُتْيَا الَّذِي يُرْجَحُ
قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَذَاكَ أَرْجَحُ
- ٩٣٤ - لِجَاهِلِ الْأَصُولِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا
نَقَلَ مُسْتَوْفَى فَقَطْ وَأَمَّا
- ٩٣٥ - يَجُوزُ الْإِجْتِهَادُ فِي مَنْ فَقَطْ
أَوْ فِي قَضِيَّةٍ وَبَعْضٌ قَدْ رَبَطَ
- ٩٣٦ - وَالْخُلْفَ فِي جَوَازِ الْإِجْتِهَادِ أَوْ
وَقَوَعِهِ مِنَ النَّبِيِّ قَدْ رَوَوْا
- ٩٣٧ - وَوَجِبَ الْعِصْمَةُ يَمْتَنِعُ الْجَنْفُ
وَصَحَّحَ الْوُقُوعَ عَصْرُهُ السَّلَفُ
- ٩٣٨ - رَزَحِدِ الْمُصِيبِ فِي الْعَقْلِيِّ
وَمَالِكُ رَأَى فِي الْفَرْعِيِّ

- ٩٣٩ - فَالْحُكْمُ فِي مَذْهَبِهِ مُعَيَّنٌ
لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَا يُبَيِّنُ
- ٩٤٠ - مُخْطِئُهُ وَإِنْ عَلَيهِ انْحَتَمَا
إِصَابَةٌ لَهُ الثَّوَابُ اِزْتَسَمَا
- ٩٤١ - وَمَنْ رَأَى كُلًّا مُصِيبًا يَغْتَفِقْ
لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّ الْمَجْتَهِدِ
- ٩٤٢ - أَوْ تَمَّ مَا لَوْ عُيِّنَ الْحُكْمُ حَكَمٌ
بِوَلَدِئِهِ أَوْ لَجَلَبٍ قَدْ أَلَمَ
- ٩٤٣ - لَإِذَا يُصَوِّبُونَ فِي ابْتِدَاءِ
وَالْاجْتِهَادِ دُونَ الْاِئْتِهَادِ
- ٩٤٤ - وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَاحِدٌ مَتْنِ عَقْلِ
فِي الْفَرْعِ قَاطِعٌ وَلَكِنْ قَدْ جُهِلَ
- ٩٤٥ - وَمُؤَاتَّيْمٌ مَسْنِيٌّ مَا قَصَّرا
فِي نَظَرٍ وَفَقًا لَدَيْ مَنْ قَدْ دَرَى
- ٩٤٦ - وَالْحُكْمُ مِنْ مَجْتَهِدٍ كَيْفَ وَقَعَ
دُونَ شُدُوزِ تَقْضِهِ قَدْ اِمْتَنَعَ
- ٩٤٧ - إِلَّا إِذَا التَّصَرُّعُ أَوْ الْاجْتِمَاعُ أَوْ
قَاعِدَةٌ خَالَفَ فِيهَا مَا رَأَوْا

- ٩٤٨ - أَوْ اجْتِهَادُهُ أَوْ الْقَيْسَ الْجَلِيَّ
عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ يَغْيِرُ الْمُغْتَلِيَّ
- ٩٤٩ - حَكَمَ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ وَصَلَ
لِرُتْبَةِ التَّرْجِيحِ فَالِنَقْضِ انْحَظِلْ
- ٩٥٠ - وَقَدْ ضَعِيفَ إِنْ جَرَى عَمَلٌ
بِهِ لِأَجْلِ سَبَبٍ قَدْ انْصَلَّ
- ٩٥١ - وَهَلْ يَقِيسُ ذُو الْأُصُولِ إِنْ عَدِمَ
نَصُّ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ لَزِمَ
- ٩٥٢ - مَعَ النِّزَامِ مَالَهُ أَوْ مُطْلَقًا
وَيَغْضُهُمْ بِنَصِّهِ تَعَلَّقَا
- ٩٥٣ - وَلَمْ يُضْمَنْ ذُو اجْتِهَادٍ ضَيْعًا
إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا
- ٩٥٤ - الْأَفْهَلُ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَوَلٌّ بَيِّنُ
- ٩٥٥ - وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِبًا فَالْظُّرُ
ذَاكَ وَفَاقًا عِنْدَ مَنْ يُحَرَّرُ

فصل في التقليد في الفروع

- ٩٥٦ - هو التزام مذهب الغير بلا
علم دليله الذي تأصلا
- ٩٥٧ - يلزم غير ذي اجتهاد مطلق
وان مقتيذاً اذا لم يطبق
- ٩٥٨ - وهو للمجتهدين ممتنع
لنظر قذ رزقوه متبع
- ٩٥٩ - وليس في فتواه مفت يتبع
ان لم يصف للدين والعلم الورع
- ٩٦٠ - من لم يكن بالعلم والعذل اشتهر
او حصل القطع فالاستفتا انحظر
- ٩٦١ - وواجب تجديد ذي الرأي النظر
اذا مماثل عرا وما ذكر
- ٩٦٢ - ليس مثل ما اذا تجددا
مغيراً الا قلن يجددا
- ٩٦٣ - وهل يكرر سؤال المجتهد
من عم ان مماثل الفتوى بعد
- ٩٦٤ - وثانياً اذا الثقل صرفاً أفعل
وخيرن عند استواء السبل

٩٦٥ - وَزَائِدًا فِي الْعِلْمِ بَعْضُ قَدَمَا
وَقَدَّمَ الْأَوْرَعَ كُلُّ الْقَدَمَا

٩٦٦ - وَجَائِزُ تَقْلِيدُ ذِي اجْتِهَادٍ
وَهُوَ مَفْضُولٌ بِلا اسْتِيعَادٍ

٩٦٧ - فَكُلُّ مَذْهَبٍ وَسِيلَةٌ إِلَى
دَارِ السُّحُورِ وَالْقُصُورِ جُعِلَا

٩٦٨ - وَمُوجِبُ تَقْلِيدِ الْأَزْجَحِ وَجَبَ
لَدَيْهِ بَحْثٌ عَنْ إِمَامٍ مُنْتَخَبِ

٩٦٩ - إِذَا سَمِعْتَ فَالْإِمَامُ مَالِكُ
صَحَّ لَهُ الشَّأْوُ الَّذِي لَا يُذْرِكُ

٩٧٠ - لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ
فِي كُلِّ فَنٍّ كَالْكِتَابِ وَالْأَثَرِ

٩٧١ - وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِ مَنْ مَاتَ وَفِي
بَيْعِ طَرُوسِ الْفِقْهِ الْآنَ قَدْ نُفِي

٩٧٢ - وَلَكَ أَنْ تَسْأَلَ لِلسُّئُوبِ
عَنْ مَأْخِذِ الْمَسْئُولِ لَا التَّعَثِّ

٩٧٣ - ثُمَّ عَلَيْهِ غَايَةُ الْبَيَانِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بِالْاِكْتِنَانِ

- ٩٧٤ - يُنْدَبُ لِمَفْتِي أَطْرَاحُهُ التَّنَظَرُ
إِلَى الحُطَامِ جَاعِلَ الرِّضَا الوَطَنَ
- ٩٧٥ - مُتَّصِفًا بِحِلْيَةِ الوَقَارِ
مُحَاشِيًا مَجَالِسَ الْأَشْرَارِ
- ٩٧٦ - وَالْأَرْضُ لَا عَنْ قَائِمٍ مَجْتَهِدٍ
تَخْلُو إِلَى تَزَلُّزِ الْقَوَاعِدِ
- ٩٧٧ - وَهُوَ جَائِزٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ
مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ بِالنُّقْلِ
- ٩٧٨ - وَإِنْ بِقَوْلِ ذِي اجْتِهَادٍ قَدْ عَمِلَ
مَنْ عَمَّ فَالرَّجُوعُ عَنْهُ مُنَحْظِلٌ
- ٩٧٩ - إِلَّا فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ لَا يَلْزَمُ
إِلَّا الَّذِي شَرَعَ أَوْ يَلْتَزِمُ
- ٩٨٠ - رُجُوعُهُ لِغَيْرِهِ فِي آخِرِ
يَجُوزُ لِلْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- ٩٨١ - وَذُو النِّزَامِ مَذْهَبُ هَلْ يَنْتَقِلُ
أَوْ لَا وَتَفْصِيلُ أَصَحُّ مَا نُقِلَ
- ٩٨٢ - وَمَنْ أَجَازَ لِلْخُرُوجِ قَيِّدًا
بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْتَقِدَا

٩٨٣ - فَضْلًا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَدِعْ
بِخُلْفِ الْأَجْمَاعِ وَإِلَّا يَمْتَنِعْ

٩٨٤ - وَعَدَمِ التَّقْلِيدِ فِيمَا لَوْ حَكَمَ
قَاضٍ بِهِ بِالنَّقْضِ حُكْمُهُ يُؤْثَرُ

٩٨٥ - أَمَّا التَّمَذُّبُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ
فَصُنعٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مُبْجَلٍ

٩٨٦ - كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطُّحَاوِي
وَابْنِ دَقِيقِ الْعَبْدِ ذِي الْفِتَاوِي

٩٨٧ - إِنْ يَنْتَقِلْ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ
كَكَوْنِهِ سَهْلًا أَوْ التَّرْجِيحِ

٩٨٨ - وَذُمْ مَنْ نَوَى الدَّنَا بِالْقَيْسِ
عَلَى مُهَاجِرٍ لِأَمِّ قَيْسٍ

٩٨٩ - وَإِنْ عَنِ الْقَضَايَيْنِ قَدْ تَجَرَّدَا
مَنْ عَمَّ فَلْتُبَحْ لَهُ مَا قَصَدَا

٩٩٠ - ثُمَّ النِّزَامُ مَذْهَبٌ قَدْ ذُكِرَا
صِحَّةُ قَرَضِهِ عَلَى مَنْ قَصُرَا

٩٩١ - وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ
وَقَفُّوْهُ غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعَةُ

- ٩٩٢ - حَتَّىٰ يَجِيءَ الْفَاطِمِي الْمُجَدِّدُ
دِينَ الْهُدَىٰ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ
- ٩٩٣ - أَنهَيْتُ مَا جَمَعَهُ اجْتِهَادِي
وَضَرَبِي الْأَغْوَارَ مَعَ الْأَنْجَادِ
- ٩٩٤ - مِمَّا أَفَادَنِيهِ قَرَسُ الْبَرَّةِ
مِمَّا انْطَوَتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهَرَةِ
- ٩٩٥ - كَالشَّرْحِ لِلتَّنْقِيحِ وَالتَّنْقِيحِ
وَالْجَمْعِ وَالْآيَاتِ وَالتَّلْوِيحِ
- ٩٩٦ - مُطَالِعاً لِابْنِ حُلُولِ اللَّامِعَا
مَعَ خَوَاشِ تَعْجِبِ الْمُطَالِعَا
- ٩٩٧ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمَجْزِلِ
الْمَانِحِ الْفَضْلَ لَنَا الْمُكْمِلِ
- ٩٩٨ - لِنَنْعَمَ عَنْهَا بِكُلِّ الْعَدِّ
لَوْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ لِي يَمُدَّ
- ٩٩٩ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ
عَلَى الَّذِي أَنْجَلَنِي بِهِ الظُّلَامُ
- ١٠٠٠ - مُحَمَّدٍ الَّذِي سَمَا عَلَى السَّمََا
وَأَقْلَبَهُ مِنْ بَعْدِ مَا الْأَرْضُ سَمَا

١٠٠١ - أسأله الحُسْنَى وزَيْدًا والرُّضَى
واللُّطْفَ بي في كُلِّ أَمْرٍ قَدْ قَضَى

تم بحمد الله

أَلْفٌ وَبَيْتٌ عَدَدُ المِرَاقِي
لَيْسَ بِسَافِلٍ وَلَا بِرَاقِي

الفهرس

رقم الصفحة	رقم الأبيات	الموضوع
٥		مقدمة المحقق
٧	١٥ - ١	مقدمة المؤلف
٩	١٢٣ - ١٦	(١) كتاب أصول الفقه
٢١	١٣٣ - ١٢٤	(٢) كتاب القرآن ومباحث الأقوال
٢٢	١٧٢ - ١٣٤	فصل المنطوق والمفهوم
٢٧	١٨٦ - ١٧٣	فصل في الاشتقاق
٢٨	١٩٣ - ١٨٧	فصل في الترادف
٢٨	١٩٨ - ١٩٤	فصل المشترك
٢٠	٢٠٢ - ١٩٩	فصل الحقيقة
٣٠	٢٢٣ - ٢٠٣	فصل المجاز
٣٣	٢٢٧ - ٢٢٤	فصل المعرب
٣٣	٢٣٥ - ٢٢٨	فصل الكناية والتعريض
٣٤	٣١٧ - ٢٣٦	فصل الأمر
٤٤	٣٢٣ - ٣١٨	فصل الواجب الموسع
٤٤	٣٣٩ - ٣٢٤	فصل ذو الكفاية
٤٦	٣٤٩ - ٣٤٠	فصل النهي
٤٧	٣٧٨ - ٣٥٠	فصل العام

رقم الأبيات	رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٩ - ٣٨١	٥١	فصل ما عدم العموم فيه أصح
٣٨٢ - ٣٩٣	٥١	فصل التخصيص
٣٩٤ - ٤٢٢	٥٣	فصل المخصص المتصل
٤٢٣ - ٤٣١	٥٦	فصل المخصص المتفصل
٤٣٢ - ٤٤٠	٥٧	فصل المقيد والمطلق
٤٤١ - ٤٥٣	٥٨	فصل التأويل والمحكم والمجمل
٤٥٤ - ٤٦٥	٦٠	فصل البيان
٤٦٦ - ٤٨٩	٦١	فصل النسخ
٤٩٠ - ٥٩١	٦٤	(٣) كتاب السنة
٥٩٢ - ٥٩٥	٧٥	فصل كيفية رواية الصحابي
٥٩٦ - ٦٠٢	٧٦	فصل كيفية رواية غير الصحابي
٦٠٣ - ٦٣٠	٧٧	(٤) كتاب الاجماع
٦٣١ - ٦٣٨	٨٠	(٥) كتاب القياس
٦٣٩ - ٦٥٢	٨١	فصل أركان القياس
٦٥٣ - ٦٦٠	٨٢	فصل الفرع
٦٦١ - ٦٨٠	٨٣	فصل العلة
٦٨١ - ٧٣٧	٨٦	فصل مسالك العلة
٧٣٨ - ٧٤٤	٩١	فصل الشبه
٧٤٥ - ٧٤٨	٩٣	فصل الدوران الوجودي والعلمي
٧٤٩ - ٧٥٣	٩٤	فصل الدوران الوجودي وهو الطرد
٧٥٤ - ٧٦١	٩٤	فصل تنقيح المناط

<u>الموضوع</u>	<u>رقم الأبيات</u>	<u>رقم الصفحة</u>
فصل القواعد	٧٦٢ - ٨٠٩	٩٥
فصل خاتمة	٨١٠ - ٨١٨	١٠١
(٦) كتاب الاستدلال	٨١٩ - ٨٥٠	١٠٢
(٧) كتاب التعادل والتراجيح	٨٥١ - ٨٧٢	١٠٥
الترجيح باعتبار حال الراوي	٨٧٣ - ٨٨٣	١٠٨
الترجيح باعتبار حال المروي	٨٨٤ - ٨٩٦	١٠٩
الترجيح باعتبار المدلول	٨٩٧ - ٩٠١	١١١
ترجيح الاجماعات	٩٠٢ - ٩٠٣	١١١
ترجيح الأقيسة والحدود	٩٠٤ - ٩١٦	١١٢
(٨) كتاب الاجتهاد في الفروع	٩١٧ - ٩٥٥	١١٣
فصل في التقليد في الفروع	٩٥٦ - ١٠٠١	١١٨